

وأستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه للسيد وزير التربية الإسلامية حول الدخول الجامعي لهذه السنة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين والمستشارات،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

أظن أن السؤال واضح حول منهجية التعليم العالي في بلادنا، لا نبخس الناس أشياءها فقد بذلت الوزارة مجهودات جبارة نشيد بهذه المجهودات، غير أن الجامعة المغربية لازالت تتخبط في عدة مشاكل نظرا لغياب رؤية شمولية للإصلاح، ونظرا لغياب إستراتيجية واضحة يعيها الجميع خاصة رواد الجامعات من أبنائنا الطلبة، فهل أعدت وزارتك منهجية خاصة يعلمها العادي والبادي لكيح كل ما يمكنه أن يسيء إلى سمعة التعليم العالي في بلادنا؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وهذا السؤال في إبانة وفي وقته، وسأستغل الفرصة للحديث عن بعض مستجدات الدخول الجامعي الحالي في سياق رؤية شمولية للإصلاح، نؤكد فقط على أنه ربما هذا الموسم الثاني الذي تعمل فيه الوزارة وفق الرؤية الاستراتيجية التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتي في ضوءها تم إعداد مخطط العمل الخاص بالوزارة بمنظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بالعملية التربوية والتعليمية في التعليم الجامعي.

يمكن لي لخص أهم المستجدات فيما يتعلق بالدخول الجامعي الحالي، في النقاط الآتية على المستوى العرض التربوي وصلنا لحوالي 900000 طالب، على مستوى الطاقة الاستيعابية بالنسبة للمؤسسة ذات الاستقطاب المحدود ارفعناها بنسبة 20% الشي اللي عطانا حوالي 5000 مقعد بيداغوجي جديد، أيضا على مستوى التأطير البيداغوجي فتحنا حوالي 1100 منصب، 400 جديدة و700 في إطار التحويل، على مستوى التدبير الزمن الجامعي لأول مرة تنشغلو بمذكرة وزارية تتعلق بالتدبير المندمج للسنة الجامعية، وهذا مهم جدا، وتمكنا من خلاله أننا نطلقو

محضر الجلسة الخامسة عشرة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 26 محرم 1439هـ (17 أكتوبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصل مكتب المجلس خلال الفترة الفاصلة بين دورة أبريل 2017، ودورة أكتوبر 2017 بمشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يقضي يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القانون.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يجبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة على الأسئلة الموجهة لقطاع الصحة، لارتباط السيد الوزير بنشاط ملكي، وكذا عن الأسئلة الموجهة لقطاع الشؤون الخارجية لارتباط السيد الوزير بنشاط حكومي.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة خلال نفس الفترة وإلى غاية يومه الثلاثاء 17 أكتوبر 2017 فقد بلغ:

- عدد الأسئلة الشفهية: 107 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 46 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الماستر المهني أو في الدكتوراه تشوبه اختلالات احنا مستعدين على الفور نفتحو تحقيق في الموضوع حماية لسمعة الجامعة.

وباش هاذ الشي ما نقاوش نترتبو كل مرة ملف بملف، احنا الآن داخلين في واحد الصيرورة ديال مقارنة تشاركية لإطلاق ورش كبير على الصعيد الوطني للإصلاح النظام البيداغوجي في الجامعة المغربية خلال هاذ الشهرين وغادي نختموهش، إن شاء الله، في شهر يناير بتنظيم يوم وطني اللي غادي نرسلو فيه الاختلالات كلها وغادي تقدمو فيه الرؤية ديالنا كوزارة بشكل تشاركي للإصلاح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موضوعه مشكل الاكتظاظ ورهان الجودة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الطيف أبدو:

شكرا لسيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

السؤال يتعلق مباشرة بموضوع من الأهمية بمكان، وهو يتعلق بالاكظاظ وعلاقته بالجودة في التعليم، لذا نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي التدابير والإجراءات التي اتخذتموها أو ستخذونها للحد من هذه الظاهرة خدمة لجودة التعليم؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا إلى كان شي موضوع كنت أتمنى ما نقاوش نتكلمو فيه وهو هاذ الشي ديال الاكتظاظ، كما تتذكروا كنا واحد الأهداف كنا سطرناها قبل الدخول المدرسي وهو باش ما يفوتش عدد التلاميذ في أي قسم ما يتعداش 40 تلميذ، وبالنسبة للسنة الأولى ابتدائي ما يتعداش 30 تلميذ، هاذ الهدفين بجوج بالنسبة لأقل من 40 تلميذ في القسم وصلنا للهدف وأنجز بـ 90%، 99% فيهم أقل من 44، معنا هنا تقريبا ما ابقاش عندنا ذيك المشاكل ديال الاكتظاظ المهمة.

للموسم الجامعي في 11 شتنبر بنسبة 8% بالنسبة للمؤسسات ذات استقطاب محدود، وبالنسبة حوالي 70% بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح صحيح لازالت بعض الاختلالات التي سنعالجها إن شاء الله في الدخول المقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الوزير مشكور على الجهود المبذولة، غير أن العادي والبادي أصبح اليوم مشاكل الجامعات كثر فيها الكلام، لا من حيث المنهجية ولا من حيث اجتياز المباراة خاصة مباراة الماستر ومباراة الدكتوراه يشوبها عدة غموض، وإني هنا أنخي بكل تواضع أمام العقلية الوطنية النزيمية، غير أننا لازلنا نسمع بعض الشبهات التي تسيء إلى التعليم العالي في بلادنا، وأقصد جامعة عبد المالك السعدي بالشمال بتطوان، هذه الجامعة هناك بعض الأساتذة يستغلون ضعف الطلبة ويفرضون كتيبات لا قيمة علمية لها بقدر ما أنها تدر ربحا يعرقل النشاط ديال الطلبة.

ثانيا، سمعنا ويروج أن الولوج إلى الماستر تشوبه عدة خروقات، استحيي أن أذكرها، عيب بأن يكون طالب له ثلاث أو أربع ميزات لا يقبل في الماستر، في حين أن طالب لا يتوفر على أية ميزة وهو مقبول لأنه نهج سلوك لا يليق بسمعة التعليم العالي، ناهيك عن بعض السلوكات لا أخلاقية أصبحت رائجة في جل الجامعات المغربية، فمتى سنستيقظ للبتز نهائيا وقطعيا مع هذه السلوكات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على التعقيب.

السيد كاتب المولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

يمكن لي نأكد في سياق الجواب على الانشغال اللي تفضلتم به واللي تيشتمل به الرأي العام كذلك بخصوص هذه النقطة، أن هناك جوج ديال الإجراءات، الإجراء الأول هو إجراء مستعجل، وتنطلب منكم، السيد المستشار، ومن كل السادة المستشارين إلى أنهم يمدوا الوزارة الوصية بكل ملف اللي يمكن تشوب حوله شبهات باش يمكن لنا نفتحو تحقيق في الموضوع، احنا ما غنظطروش طبعاً المبادرة ولكن احنا تنشتغلو في حالة التوصل بأية معطيات عن أي مسلك سواء في الإجازات المهنية أو في

التراب، مثال تتعرفوه، السيد الوزير، بكثرة، هو مقاطعة النخيل اللي كتعرفوها فيها إعدادية واحدة، حيث كنبغيو نخلو الاكتظاظ غنصيفطوهم لمقاطعة أخرى، وهذا القضية كترآم عاوثاني المشاكل.

إذن، المشكل الحقيقي في مطلبنا إليكم هو توفر البنات التحتية أساسا.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

هاذ الشي اللي جيتو بيه كايين، كايين بعض الحالات ملي تيكون القسم وصل لواحد المستوى 33 ولا 34 أو لا 44 بالنسبة للأقسام الأخرى كيطلبوا من التلاميذ باش يمشيو يتقيدوا في مؤسسة في الغالب إلى كانت المؤسسة ماشي بعيدة بكيلومتر ولا جوج كقولو شي باس ما كايين، ولكن هاذ الشي هذا خصو العام الجاي خصنا نفضيو منو، هذاك العدد القليل اللي ابقى ديال هاذ الحالات هاذي غادي تغلبو عليها إن شاء الله العام الجاي وكيف ما تتعرفوا راه العام الجاي راه عاوثاني الحكومة خصصت 20 ألف منصب جديد للشغل في قطاع التعليم، وهاذ العدد غادي يمكن إن شاء الله باش كلشي هاذ الحالات هاذي والبنية التحتية حتى هي غادي توجد، باش هاذ المشكل ديال الاكتظاظ ما ييقاش داخل هاذ المجلس نتكلمو عليه تماما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه سد الخصاص بوزارة التربية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، وأخواتي المستشارين والمستشارات،

تعيش المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي على واقع اختلالات بنيوية ومتنوعة ومتعددة، ومن بين هذه الاختلالات الخصاص الكبير الحالي والمتوقع تزايدده خلال السنوات المقبلة بفعل ارتفاع نسبة المحالين على التقاعد.

لذلك، نسالكم، السيد الوزير المحترم، على الإجراءات والتدابير التي ستخذونها من أجل سد الخصاص الحاصل في الموارد البشرية فيما يتعلق

أذكر فقط أن في الدخول المدرسي اللي فات 2016-2017 غير في التعليم الابتدائي بوحده كان أكثر من 4000 قسم اللي فيهم أكثر من 50 تلميذ، الحمد لله هذاك الشي ما ابقيناش تهضرو عليه، دابا ولينا كنتكلمو على اللي فيه 40 ولا 44... إلخ.

بالنسبة للسنة الأولى ابتدائي ديال 30، عدد الأقسام اللي فيها أقل من 34 تلميذ كانوا 90% والشني لآخر 36 ولا 37 ما كايينش أكثر من هاذ الشني، ولا كانت شي حالة اللي كتعدى هاذ الأرقام هاذي أطلب منكم أن تبلغوني بها شخصيا وحالا، لأن كانت واحد العدد ديال الحالات اللي تبلغت بها في بداية السنة الدراسية وتدخلنا ولقينا الحلول مباشرة في 24 ساعة. إذن، هاذ المسألة ديال الاكتظاظ الهدف الأول ديانا وديالي شخصيا باش نوفر الأساتذة على الأقل فيما يخص هاذ المشكل هذا ظروف العمل الجيدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

السيد الوزير، حقيقة ما يمكنش نكرو المجهودات اللي تبذلت فهاذ السنة هاذي وكنحسو بأنه كايين واحد الدينامية، الموضوع هو إشكالية واضحة، هو أنه أن التلاميذ هما التلاميذ، البنات التحتية هي البنات التحتية، عملية الاكتظاظ احنا كنشوفوها من الناحية ديال الجودة ديال التعليم هي الأساس، الملاحظة اللي كايينة، السيد الوزير، واللي ابغينا نلفتو الانتباه، هو أنه البعد الجغرافي فالموضوع، مثلا كايين بعض المناطق اللي باش نكفو هاذ الموضوع ديال الاكتظاظ كتحولو التلاميذ من مؤسسة مؤسسة أخرى بعيدة، تيولي كيدخل عندو فالزمن ديال العمل ديالو واحد الساعة ولا ساعتين إضافية، كان كيقضي مثلا 7 اسابيع ولا 8 سابيع فهاذ المهمة، كيتزادوا جوج ديال السوايح كيصطر يفيق بكري مثلا باش يقدر يوصل للمدرسة ويقدر يتعطل ما يدخل حتى لساعة متأخرة في الليل، هاذ الإشكال هذا كياثر مباشرة على الجودة ديال التعليم وديال هاذ المتلقي وديال هاذوك الحصص اللي كيتعطو فهديك الزمن باش يمكن تكون الكفاية التعليمية صحيحة.

لذلك، فهاذي بداية موفقة، احنا كتنمناو أنه يكون الاكتظاظ كيتحل حتى على مستوى البنات ديال التعليم يكونوا متوفرة، ثم كذلك حتى على مستوى التأطير، ولكن الأساس كذلك هو مراعاة هاذ البعد، لأن أغلبية الأسر الفقيرة كايين عندها هاذ المشكل باش يمكن تنقل التلميذ من منطقة إلى منطقة، لأنه كيجيه الانتقال لأنه كايين الاكتظاظ المدرسة المحولة ديالها واضحة كيصننا نمشيو نستعنو بمؤسسة أخرى كثيرا مكتكون خارج

الوزير، في المستوى.. واحد المدرسة جماعية جاو الناس وفرحانين والآباء فرحانين، ابغينا، السيد الوزير، توسعوا المدرسة الجماعية، وابغينا، السيد الوزير، الله يخليك نطلبو أنكم تنسقوا مع الجهات، مع رؤساء الجهات، رئيس الجهة مشكور يقوم بعمل جبار باش يجارب الهذر المدرسي؛ كيقنتي حافلات ديال النقل المدرسي في المغرب العميق كنعقول لك في الجبال، أن المستوى المعيشي ديال الجبال، السيد الوزير، ما يمكناش تقارنوه مع المستوى الحضري ديال المدن.

لذلك، ابغينا ندير يد في يد وتعاونو ونديرو لنا شراكة مع الجهة وتوسع نعطيو لجميع المناطق القروية النقل المدرسي، نعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير، أغبالا كنعرف أغبالا في مدينة بني ملال كابينين دواوير، السيد الوزير، كيمشوا على رجلهم 5 كلم حتى 6 كلم إلى كان الثلج وإذا طاحت الشتا راه تيقوا ناعسين في الخلا. لذلك، السيد الوزير، نعطيك على سبيل المثال دوار أهل المسيد ودوار تاعدلونت، ابغيتك تسجلها، السيد الوزير، وتسجلها نيت يامعان، وابغيتك تتدخل السيد الوزير وتوسع معنا الشبكة ديال التعليم في المناطق القروية والجبليية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، إذن ليس هناك تعقيب، وفر مباشرة إلى السؤال الرابع وموضوعه رد الاعتبار إلى المدرسة العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاشتراكي في مستهل هذه الدورة يتمحور حول الآتي:

السيد الوزير،

المتابع للخط التربوي ببلادنا يدرك جيدا حجم الأزمة التي تعرفها المدرسة العمومية، وهو ناتج عن تجارب سابقة طبقت على هذا القطاع بعدما كانت المدرسة العمومية تساهم في ترسيخ مبادئ المواطنة الحقة لدى المواطنين والمواطنات وساهمت أيضا في تخرج ثلة من الأطر التي ساهمت ولازالت تساهم في تدبير الشأن العام للمغاربة.

على هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الوزارة لحماية المدرسة العمومية وكيفية رد الاعتبار إليها.

وشكرا.

بهينة التدريس والأطر التربوية والإدارية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

فيما يخص هيئات التدريس، أؤكد هنا مرتبط بالسؤال اللي سبق على أن مكابنش خصاص لا محمول ولا غير محمول في الموارد البشرية التعليمية الآن، زيادة على ذلك الشهي العام الجاي كما قلت، غادي نوظفو أكثر من 20 ألف أستاذ جديد، دائما ماشي باش نسدو الخصاص ولكن باش نزيدو في تحسين الجودة عبر تقليص الأعداد اللي موجودة داخل الأقسام، بين قوسين فقط كابين واحد العدد ديال المناير الصحفية اللي قالت على أن العام الجاي غادي يخرجوا 12 ألف، ما اعرفتش منين خرجوا هاذ الرقم ديال 12 ألف ديال التقاعد النسبي، وأكذب تكذيبا قاطعا هاذ الرقم هذا.

العدد ديال الأساتذة اللي تقدموا بطلب التقاعد النسبي هو بالضبط 4070 والعام اللي فات تقبلوا منهم لحد الآن 3000، والعام اللي فات كان نفس الرقم تقريبا، مكابنش اللي كيقول لك كابين نزييف ديال هذا، هذا كلام والله ما كنعرف امنين كيخرج، ذيك 12 ألف ما اعرفتش منين خرجت؟ بوحدها، العام اللي فات أذكر فقط أن ما بين التقاعد النسبي والتقاعد العادي راه كان أكثر من 10 ألف اللي خرجوا للتقاعد، والوزارة يعني عوضتهم بدون مشاكل، ونفس الشيء بالنسبة للسنة المقبلة إن شاء الله كذلك غادي يكون تعويض أحسن بأحسن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار تعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم المفصل.

الحقيقة، السيد الوزير، احنا ما كنكروش بأنكم تحملتو مسؤولية كبيرة على وزارة التربية الوطنية وإرث ثقيل، واتما تحملتو هاذ المسؤولية واحنا جد واعون على جسامه المسؤولية اللي كتلقاوا على العاتق ديالكم، وأنت السيد الوزير، راه معروف برجل الميدان وخدمنا معك في مدن أخرى، وتقلدت مجموعة ديال المسؤوليات، احنا السيد الوزير، الخصاص راه كابين (surtout) في المناطق القروية والجبليية، وكانت واحد التجربة رائدة، السيد الوزير، ديال مجموعة ديال مدارس الجماعية، علاش متمكلمش الوزارة في هاذ الاتجاه؟ احنا دبا عندنا في جماعة تباروشت في إقليم أزيلال واحد المدرسة جماعية نموذجية وسبق لي حضرت لك عليها، السيد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

حقيقة هذا موضوع طويل وعريض، وسبق لنا تكلمنا عليه داخل اللجان لأن خاصو وقت طويل، إعادة كما نقولو الاعتبار للمدرسة العمومية من طبيعة الحال هو الهدف الأساسي ديالنا كلنا، كير عبر عدة مراحل، أولا توفير كل الظروف المادية والمعنوية والبشرية لتعليم في المستوى، ثانيا العمل على التكوين والمناهج إلى آخره، هاذ الشي كلو اللي خدامين فيه، وكاينة برمجة على عدة سنوات.

اللي ابغيت فقط بهذه المناسبة كما يقولوا "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، أو بلسانه أو بقلبه وذلك أضعف الإيمان"، دابا احنا ملي تنبغيو نديرو يدينا فين ما كنديرو يدينا في شي حاجة كيقول لك لا ماشي هي هذيك اللي خاصك تدير، خاصك دير واحدة أخرى، دابا غير هاذ القضية ديال التغييرات احنا نشرنا لأئحة فيها 160 الناس اللي تغييوا، ما فيها حتى شي مشكل، بالمناسبة أذكر أنها ليست أول مرة تطلب من الوزارة من المؤسسات نشر لوائح ديال المتغيين اعلاش؟ لإخبار التلاميذ والأولياء، كيفاش هاذ الأستاذ غادي يتغيب 30 ولا 15 يوم وما يتخبرش، وكانت مذكرة، آخر مذكرة كانت في 2010 في 26 يوليو 2010 اللي تتقول بالضبط أنا نقرا عليكم، لنشر أسماء المتغيين عن العمل تغيب بمرر أو مبرر، هاذ الشي راه معمول به منذ 2010، ودابا تبارك الله نوضوا الضجة اجمال إذا درنا شي حاجة اللي هي خارقة للعادة، زعما ما كاين اسميتو.

ذاك الشي اعلاش الواحد إذا ابغا التغيير وإذا بعا هذا خاصنا نشاركو فيه كلنا، غير على الأقل دابا ما كاينش الصحافة اللي تتقروا ما كتلقاش التعليم الأزمة الاختناق المشاكل، أو أو أو، اشوية عقاكم، حاولوا على هاذ التعليم ديالكم، شجعونا اشوية، وشجعوا الأساتذة وشجعوا باش كل واحد يكون عندو واحد النفس عاود ثاني باش يمكن لو نمشيو.

احنا على أي حال كنهضر على من ناحية التأطير اللي كيمني أنا، احنا ما غاديش نخطو يدينا ما كاين حتى مشكل ولكن هاذوك الناس الأطر الإدارية والأطر التربوية حتى هما راه خاصهم دعم وخاصهم تشجيع من طرف السادة ممثلي الأمة ومن طبيعة الحال الصحافة والمجتمع المدني إلى آخره، باش يمكن نزيدو القدام ماشي بقا وغير نخطمو ونهرسو ضرب ضرب ضرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا، السيد الوزير المحترم، في الفريق الاشتراكي باش نكونوا واضحين معكم، نحن ضد التسبب، ونحن في الفريق الاشتراكي سواء لما كنا في المعارضة أو اليوم في الأغلبية مع إقرار دستور 2011 دائما وأبدا نطالب بتفعيل المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة ضد أي كان، احنا ما عندناش إشكال معكم، السيد الوزير، محاربة التسبب، احنا 100%، إنما ينبغي ما تكونش سياسة انتقائية، هذي اللي الفريق يعلق عليها، احنا ابغينا نقولو، السيد الوزير، أن رد الاعتبار للمدرسة العمومية يتطلب في تقديرنا وضع واحد الإستراتيجية واضحة تشاركية مع الفاعلين قبل تنزيل هذا الإصلاح على أرض الواقع، وابغينا نقولو بأن الصلب ديال العملية ديال الإصلاح من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية هما الأستاذ وكذلك التلميذ.

احنا ابغينا الحكومة يكون عندها واحد التصور واضح لمواصفات الأستاذ الذي يمكن أن يساهم في تععيد وتفعيل الإصلاح الذي ينشده الجميع، اعلاش؟ لأن إصلاح التعليم هو الذي يصنع الإنسان وبنينا المجتمع وسيساهم قال لك عندنا التعليم أو إلى استطعت هاذ الحكومة تساهم قدر الإمكان في إصلاح هاذ القطاع الجهوي اللي هو التعليم تنقول بأن المساهمة ديالها غادي يكون في تأسيس المستقبل الذي يطمح له الجميع.

وابغينا، السيد الوزير، من جهة ثانية أن واحد مجموعة مذكرات مثلا هذيك المذكرة اللي كانت مشتركة بين وزارة الداخلية والتعليم من أجل حماية المحيط ديال المدارس العمومية لازالت لم تفعل لحد الساعة، احنا ابغينا مثلا ملي يكون شي قرار ديال الإصلاح جهوي لا ينبغي أن يبقى فوق الرفوف، وإنما ينبغي اتخاذ جميع الإمكانيات والإجراءات من أجل تفعيله.

نقطة أخيرة، كاينة واحد من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية كاين واحد المذكرة أخرى، السيد الوزير، هي التعويض اللي خصو يتعطى للمناطق النائية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ولكن الرسالة أعتقد وصلت، السيد الوزير في حدود 10 ثواني المتبقية.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

نجاوب فقط على الشق الأخير ديال التدخل فيما يخص المحيط ديال المدارس، ابغيت نعطكم فقط واحد الرقم كل أسبوع كاين على الأقل 100 شخص اللي تيتم إلقاء القبض عليهم في محيط المؤسسات على الصعيد الوطني، ربما ماشي كافي ولكن راه كاين مجهود تيدار.

راه حتى هما خاصهم يفهموا الميساج باش حتى هما يتصافوا معنا مزيان، ولكن راه في المصلحة ديال الجميع، بين قوسين فقط دائما كنفتح قوسين واحد العدد ديال المؤسسات العمومية أو لا الخاصة خارج المغرب في فرنسا وفي بلدان أخرى في الغالب هناك ملي تيجيوهم الملفات ديال بعض التلاميذ باش يتسجلوا، وعندهم تيقروا في المدارس الخاصة واحد العدد كين اللي ما تيقبلهومش دابا، لأن حتى هما كان وصلهم اشحال هادي وهاذي معلومة كانت عندي هادي 5 سنين ولا 6 سنين، ذاك الشي اعلاش القطاع الخاص حتى هو خاصو يعني يدير (l'autocritique)، وهذا يؤكد مرة أخرى أن الفيدرالية ديال القطاع الخاص مساهمة مساهمة فعالة في هاذ المسار هذا، وحتى هما ما باغينش هاذ الحالة هادي بالنسبة للقطاع الخاص، ابغاو حتى هو باش يدخل في النطاق اللي هو معقول. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على الصراحة ديالكم في نقص مراقبة ومواكبة المدرسة الخاصة، نحن لا نجادل بالدور الهام لقطاع التعليم الخصوصي بالمغرب، باعتباره مكون أساسي، غير أن واقع المدرسة يشير إلى وجود مجموعة من الاختلالات، وهنا أحدث دون أن أقارن ما بين المدرسة الخاصة والمدرسة العمومية. كين ضعف البنية التحتية، كان غياب المرافق من ساحات عمومية، من ساحات للرياضة، من ساحات خضراء، وهذا ربما هو موجود في المدارس العامة وما موجودش في المدارس الخاصة، هنا كنتساءلو معكم عن التراخيص الممنوحة على أي اعتبار؟ لأن وجود مجموعة من المدارس اللي بحالها بحال السكن الاجتماعي، ثم هناك ارتفاع رسوم التسجيل والتأمين، إذ تتراوح حسب المناطق ما بين 1000 و3000 درهم، والجميع يعلم بأن رسوم التأمين والتسجيل والجمعية الرياضية في المدرسة العمومية ما تتجاوزش 25 درهم. لهذا، تيبقى السؤال مطروح على المهتمين بهاذ القطاع أن يكون لهم الجرأة ليوضحوا هذه المبالغ من أجل ماذا؟

كين كذلك ارتفاع التكاليف ديال الكتب الأجنبية اللي يا إما تتجيبها المؤسسة ديال التعليم الخاص يا إما تتعاقد مع مكتبة خاصة، وتكون بمبالغ جد مرتفعة، كين ضعف الكفاءة والتجربة لدى غالبية الأطر ديال القطاع الخاص، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى أن المؤسسات ما تتحترم حتى الحد الأدنى للأجر ديال المدرسين، مما ينعكس على الجودة، كين غياب المنهج التشاركي ديال مؤسسة التعليم الخصوصي عكس القطاع العام، كين غياب ديال جمعيات الآباء وأولياء التلاميذ، كان غياب ديال المجالس التربوية رغم الأهمية ديالها في المنظومة، كين غياب البعد التضامني بغالبية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه الترخيص لمؤسسات القطاع الخاص للتعليم، توصلنا بطلب تأجيل هذا السؤال من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي إلى جلسة لاحقة.

وننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه مؤسسات التعليم الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

كما يعلم الجديد تلعب مؤسسات التعليم الخصوصي دور مهم إلى جانب المدرسة العمومية، إذ أن عدد التلاميذ أصبح يتجاوز مليون و400 ألف، 5000 مؤسسة.

نسألكم، السيد الوزير، عن استراتيجيات الوزارة والإجراءات المتخذة لمراقبة ومواكبة المدارس الخاصة، ومدى تنفيذها لدفتر التحملات وللقانون المنظم لها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

حقيقة يمكن نقولو عندنا نقص كبير فيما يخص المراقبة ديال المؤسسات التعليمية في القطاع الخاص بصفة عامة، هاذ المسألة هذ غادي نمشيو فيها تدريجيا بمشاركة جمعيات ديال القطاع الخاص، وكانت عندي معهم جوج ديال اللقاءات وتنظن حتى هما واعيين وباغين يشاركوا بصفة اللي 100% في هاذ العملية ديال إعادة الاعتبار حتى للمدارس الخاصة، بدينا بوحدة العملية اللي كلكم سمعتوا عليها ديال النقط ديال البكالوريا، كذلك نفس الشيء وقع فيها واحد الضجيج كذلك، أنا هنا أطلب من هاذ المؤسسات اللي متضررة أحسن تمشي نقاد شغالها وتبعد من الصحافة ولا هذا، لأن ما بغيناش نخرجو حوايج آخرين، لأن راه ما شي غير الزيادة في النقط، ولكن حتى ربما حوايج آخرين، ذاك الشي اعلاش احنا بغينا نقاو بيداغوجيين فقط نقاو في نطاق ديال التعليم، والمسائل اللي هي معقولة خاصها دار ولا ما شي معقولة خاصنا نعدو منها.

وبالنسبة للمؤسسات التعليمية الأخرى كذلك نفس الشيء، لأن هاذ 32 مؤسسة ماشي بوحدها اللي فيها اسميتو، ولكن اخذينا كما يقولوا بالعربية الدرجة اللي عبقوا بزاف، هاذوك اللي هما امشينا لهم ولكن الآخرين

فقط إذا رجعنا غير واحد 15 سنة للوراء، سنجد فعلا أن الخارطة الجامعية الوطنية كانت متركزة في محور الرباط الدار البيضاء فاس مكناس ومراكش، الآن الحمد لله عندنا الخارطة الجامعية الوطنية منتشرة على الصعيد الوطني من طنجة إلى وجدة إلى الداخلة، يعني أن هناك مجهودات كبيرة جدا بذلت في هذا الاتجاه، متفق معكم على أن المجهودات التي بذلت لم تكن وفق رؤية استشرافية لخريطة جامعية وطنية كما هو معمول به في العديد من البلدان، ولكن في هذا السياق عندنا 2 ديال الإجراءات أساسية:

الإجراء الأول هو محاولة استدراك الخصاص الموجود في بعض الجهات في ما يتعلق بالمؤسسات الجامعية، ويكفي أن أعطي هنا رقما عندنا من 2016 ل 2018 فتحنا 7 ديال المؤسسات جامعية، ومن المرتقب في المدى القريب أيضا أن نفتح حوالي 11 مؤسسة جامعية، ولكن التقييم اللي درنا وجدنا فيه أنه الاعتبار الاجتماعي لعب واحد الدور كبير جدا في فتح العديد من المؤسسات الجامعية في حين أن هناك معايير أخرى ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار في إعداد الخريطة الجامعية الوطنية.

الأمر الثاني هو أنه لا بد من عملية التقييم، سواء في إطار الرؤية الاستراتيجية التي جاء بها المجلس الأعلى للتربية والبحث العلمي، والتي نتحدث عن جامعية مندجة في محيطها في كل جهة، وما يمكن لنا الإنميشيو في هذا الاتجاه، ثم الأمر الثاني هو العدالة المالية التي تفضلتم بها باش نمكنو الساكنة في كل جهة من الجهات من حقها في تعليم جامعي مندمج في محيطها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حمدة أهل بابا:

السيد الوزير،

كما نتعرفو على سبيل المثال لا الحصر في الوسط ديال المملكة وفي جنوب المملكة في الأقاليم الجنوبية، فعلا الداخلة اللي تكلمت عنها 2016 فتحت فيها نواة جامعية ومدرسة عليا¹ (L'ENCG) لكن تجر موجودة الجامعة ولكن جميع التخصصات ما هي موجودة، ولهذا نطلب منكم باش توضعوا إستراتيجية تعود على القريب العاجل وما تعود فيها، تعود على خطة خراسية وعشرية باش نعرفو ويعرفوا الناس من خلالكم الوضع المستقبلي للتعليم وكيفنا نتعرفو التعليم اليوم بالنسبة للناس ديال الداخلة والأقاليم الجنوبية باش يتنقلوا للشمال هون كايين واحد العبء

العبء كبير على العائلات، ونتمناو باش يعود جوابكم يعود شافي إن

المؤسسات لأنها كترفض استقبال التلاميذ اللي هما في وضعية خاصة، كايين عدم كذلك قدرة القطاع الخاص على الاستقلال بموارده البشرية رغم أن في التصريح الحكومي أن صرحتم صرح السيد رئيس الحكومة باستقلالية القطاع الخاص بموارده البشرية وكايين كذلك مرسوم ديال الوزير السابق في هذا الجانب، إلا أنه لا يطبق، الآن ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة للسيد الوزير في حدود ثواني محدودة.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

فقط هذيك النقطة ديال التأمين راه طلبت من الفيدرالية وهما متفقين عليها باش هما بنفسهم يفكروا في هذه المسألة ديال الثمن ديال الدخول للمدارس الخصوصية، هما راه كيفكرو باش يعطونا مقترحات (pour cadrer) هاذ المسائل، خاصة المسائل اللي قلتي اللي هي معروفة بحال التأمين إلى آخره...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوع غياب خريطة لتعميم المدارس والمعاهد العليا لتغطية كل الجهات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حمدة أهل بابا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن العدالة المالية تقتضي وضع خريطة تعليمية تغطي كل الجهات بالمعاهد العليا، توفر كل التخصصات بكل الكليات لتخفيف العبء والمصاريف على الأسر من أجل التنقل لاستكمال أبنائهم لدراساتهم، لذلك نسائلكم السيد الوزير: هل هناك إستراتيجية مستقبلية لتغطية كافة الجهات بالمعاهد والمدارس العليا، وتوفير جميع التخصصات بالكليات والجامعات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم

العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

¹ Ecole Nationale de Commerce et de Gestion.

شاء الله لجميع المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب المولاة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فقط مادام تكلمتي على الأقاليم الجنوبية عندنا واحد الظاهرة فعلا فيما يتعلق بالمباريات، كمتفتح واحد المؤسسة مثلا نتكلمو على الداخلة أو على الحسيمة أو وجدة، بما أن المباراة مباراة وطنية كنوجدو أنه المؤسسة يمكن فيها 10% ولا 15% من السكان ديال المنطقة وكثشي من الخارج من خارج هاذ الجماعة الترابية، درنا استثناء هاذ السنة بالنسبة للداخلة، بحيث سجلنا 50 طالب وطالبة في الداخلة باش يمكن لينا نلبيو الحاجيات ديال هاذ الجهة وهذا إجراء استثنائي.

فقط نقول أنه المعايير الأساسية لبناء خارطة جامعية مستقبلية باش السادة المستشارين تكون عندهم واضحة مستقبلا إن شاء الله.

أولا لا بد من توازن وتكافؤ الفرص بين الجهات، العدالة المجالية هذا المعيار الأول.

المعيار الثاني علاقة التكوين والبحث بالحاجيات الحقيقية للتنمية في الجهة وخاصة سوق الشغل.

المعيار الثالث هو البعد الاجتماعي، حركة الطلبة وما إلى ذلك.

النقطة الأخيرة هي الحاجيات الحقيقية أو أن تكون هذه الجامعة منفتحة على الوطن، ما هياش "كيطو" للجهة ولكنها منفتحة على حاجات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيدان الوزيران على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه إشكالية الموارد البشرية والبنية التحتية بقطاع الصحة ببلادنا، وسيتولى الإجابة بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، بالطبع لأن السيد وزير الصحة وصلتنا مراسلة بأنه متغيب لحضوره في نشاط ملكي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

أمام الصعوبات الكبيرة في الاستفادة من الخدمات الصحية وعدم وجود عدالة مجالية وضعف البنية التحتية لقطاع الصحة، ألم يحن الوقت لفتح حوار جاد مع الفقاء الاجتماعيين للبحث عن حلول جدية في إطار الحوارات القطاعية لمشكل الموارد البشرية والبنية التحتية لقطاع الصحة ببلادنا؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أجدد اعتذار السيد وزير الصحة، ونظرا لأهمية السؤال كان من الضروري الحضور من أجل الجواب عنه.

موضوع الحوار الاجتماعي هو فعلا إحدى الآليات الأساسية لتجاوز أي مشكل أو توتر أو أي نقاش يقع خاصة وأن الأمر متعلق بنقص حاد في الموارد البشرية، المقاربة التشاركية هي توجه منذ انطلاق الولاية الحالية كان لقاء أول في 5 ماي 2017 ثم كانت آخر جولة نهار 26 شتنبر 2017 بالحضور ديال (UNTM-UGTM- CDT) النقابة المستقلة للأطباء القطاع العام و(ODT).

اللقاءات مشات فالاتجاه ديال عرض القضايا اللي هي مطروحة ومحاولاة الوصول إلى حلول وأجرائها، في 10 أكتوبر 2017 كان توجه نحو مؤسسة الحوار الاجتماعي جمويا وإقليميا في اللقاء اللي كان جمع السيد وزير الصحة مع المسؤولين المركزيين والجهويين والإقليميين.

أشنو هي النتائج ديال هاذ الحوار الاجتماعي اللي انطلق؟

أولى النتائج المرسوم اللي صادقت عليه الحكومة والذي يهم تسوية الوضعية ديال المرضيين، الوضعية الإدارية والعلمية واللي كانت من الأولويات ديال مطالب الفقاء الاجتماعيين، 12000 ممرض وممرضة كيقومو بأدوار محممة واللي كانت مطروحة الإشكالية ديال المعادلة منذ سنوات من الناحية المعادلة العلمية فاش ولاو النظام ديال الإجازة أو النظام ديال الماستر، لكن ما كانتش عندو مواكبة مالية.

اليوم، بفضل الله عز وجل ثم الحوار اللي كان مع الفقاء الاجتماعيين والنقاش اللي أدى باش الحكومة تصادق في نهاية المطاف على هاذ الاستجابة لهاذ المطلب بتعبئة 250 مليون درهم، أيضا كايبة إجراءات اللي جات الآن في المشروع ديال قانون المالية، في هاذ مشروع قانون المالية 2018 غادي ننتقلو من 1500 منصب إلى أزيد من 4000 منصب دون

يقع، وكمثال على ذلك وفاة شاب بمستشفى الراشدية أي مستشفى مولاي علي شريف مؤخرا لأنه أجرى عملية بسيطة التي هي عملية الزائدة، ناهيك السيد الوزير عن افتقار المستشفيات ديالنا افتقار مجموعة كبيرة من المدن والأقاليم لمستعجلات القرب والفوضى التي تعيشها مجموعة كبيرة من أقسام المستعجلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

شكرا انتهى الوقت، كذلك استنفد وقت السيد الوزير، لم يبق له وقت للتعقيب، ولذلك نمر إلى السؤال الثاني وموضوعه تقييم نظام "الريميد"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

السؤال ديالنا حول عملية الريميد ومن بعد هذه السنوات اللي مضت كين هناك على حسب ذاك الشيء اللي تنشاهدوه يوميا كين نواقص كثيرة وبغينا واش كايئة إمكانية ديال التقييم ديال هاد العملية ديال ريميد وأشنو هو التصور ديال الحكومة حول هاد الموضوع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا فعلا عملية "الراميد" الآن من 2012 لدابا تحتاج لواحد التقييم لا بالنظر أولا لحجم الإمكانيات المالية المعبأة والتي التقرير ديال الحسابات الخصوصية اللي كيتاحل على البرلمان بمناسبة قانون المالية كيضمن حجم تمويلات المعبأة اللي هي ماشي سهلة، لا من حيث عدد المستفيدين لأن هذا نظام ثلث المغاربة اليوم ولاو مستفيدين من تغطية صحية حوالي 10 مليون تقريبا، حوالي 4 المليون ديال الأسر المغربية، هذا النظام يواجه تحديات فعلا، كايئة الإشكالية أنه كيضمن الولوج المجاني كايئة إشكالية ديال المواعيد اللي فعلا تتأخر بسبب النقص في الموارد البشرية، النقص في البنيات التحتية والنقص في الأدوية.

أشنو دار؟ دار برنامج صادقت عليه الحكومة في البداية فيه 24 مؤسسة استشفائية، فيه 3 مراكز ديال استشفائية جامعية اللي الآن دار

احتساب المناصب اللي تتكون على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية، وهذا غير مسبوق لأنه إلى رجعنا للسنوات السابقة أعلى سقف ما كانش يتجاوز 2000 منصب، حتى 1500 منصب ديال هاذ السنة تم تأخير المباراة حتى يصدر المرسوم ديال تسوية الوضعية باش يتحل المشكل الناس اللي غادي يستنفدو من المباراة، إذن كين واحد المجهود على مستوى التوظيف واللي غادي يبرز في قانون المالية ديال 2018 بشكل دائم، وكين مجهود على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات.

الآن كين واحد العمل مكثف في عدد من المناطق في هاذ المجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الوزير.

كما ذكرتو أنه كان هناك حوار قطاعي وللأسف بالنسبة لنا احنا كاتحاد مغربي للشغل كنا قطعنا هذا اللقاء الأخير في شتنبر نظرا لأن الملف المطلي ديالنا ما كانش تقاس نهائيا، اللهم هاذ الشيء اللي ذكرتوا مؤخرا في مسألة تسوية الوضعية ديال المرضين إلا أنه ليس هو الوحيد في هاذ الملف المطلي، الملف المطلي ديالنا كان فيه عدة أشياء من ضمنها أنه على الأقل إقرار بخصوصية هاذ المرفق العمومي بناء على توصيات المناظرة الوطنية الثانية للصحة والنهوض بأوضاع القطاع والعاملين به ليكون في مستوى تطلعات عموم المواطنين والمواطنات، بالتالي مهنو القطاع بمختلف فئاتهم يشتغلون في أوضاع مادية ومهنية صعبة بل يتم تحويلهم تبعات قصور المنظومة الصحية واختلالاتها.

السيد الوزير فهاؤلاء المواطنين من الناحية أخرى يضطرون في أغلب الأحيان للتنقل للوصول إلى أبسط العلاجات وما يترتب عن ذلك من تكلفة مادية ونفسية، بل والأخطر من ذلك فإنهم يصطدمون بغياب البنية التحتية الصحية وافتقارها إلى مجموعة من الاختصاصات والتجهيزات والمعدات، وحتى إن وجدت تكون محترقة ومعطلة وتكون سببا في تأخير المواعيد، فعدد كبير من المستشفيات تصنف ضمن المستشفيات الجهوية وللأسف لا تحمل من صفة الجهوية سوى الاسم لأنها تفتقر إلى أبسط البنيات الاستقبلية والتجهيزات العلاجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر المستشفى الجهوي مولاي يوسف في قلب العاصمة الرباط اللي هي عاصمة الأنوار، فما بالك بالمناطق البعيدة والنائية حيث الوضع أدهى وأنكى ولا أدل على ذلك ما يقع بالمستشفيات الجهوية وجدة، طنجة، مراكش، والراشدية، واللائحة طويلة، بل أصبح المواطنون يواجون خطر الموت حتى في عمليات جد بسيطة دون تحديد المسؤولية أو تقديم التفسير لما

عيب وعار ما مسموحش في قطاع الصحة لأن هذه الصحة ديال المواطن، هذا الجانب ديال الراميد.

الجانب الثاني هذا غير ملتس السيد الوزير، بغيناكم أتما السيد الوزير لأنك أنت ناطق رسمي باسم الحكومة، والسيد وزير الصحة المحترم واللجنة اللي كلفها من وزارة الصحة جات لوزان، والتزمت معنا بناء على واحد القطعة الأرضية فوتناها لوزارة الصحة فيها 8 ديال الهكتارات باش يتبنى فيها مستشفى إقليمي، وغادي يسلموا لوزارة التجهيز والنقل هي اللي غادي تقوم بالبناء ديال هاذ هاذ المستشفى الإقليمي في سنتين وانفقوا معنا على أساس في شهر 9 الدراسة غادي تكون بدأت، والمبلغ المالي تحول لوزارة التجهيز باش تقوم ببناء هذه المستشفى، ولكن إلى يومنا هذا مازال ما في علمنا والوا وما تبلغنا بوالوا، بغيناكم تبلغوا السيد وزير الصحة بهاذ الملف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في حدود ثواني معدودة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بشكل أساسي ما عندناش خلاف، لأن عندنا إشكالية خص تكون واحد التعبئة وطنية لرجح الرهان المرتبط بها، وهو تكون، كما قال جلالة الملك في الخطاب ديال افتتاح السنة التشريعية يوم الجمعة الماضية، المغاربة خصهم يلقاوا خدمة صحية جيدة يكون عندهم الولوج إليها، هاذ الرهان باش نوصلوا ليه خص واحد العمل جماعي فيه ما هو مالي، فيه ما هو بشري، فيه بنية تحتية، فيه سياسة دوائية، فيه أولويات على المستوى الصحية من الناحية على الأرض على المستوى العالم القروي.

هاذ الشيء، كما قلت، اليوم راه كاين واحد الجهود على مستوى مشروع القانون المالية اللي تصادق عليه اليوم في مجلس الحكومة وغادي تحي أعمال أخرى اللي هي في الطريق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه عدم احترام بعض المصحات الخاصة للتعريفات المحددة لخدماتها من طرف صندوق منظمة الاحتياط الاجتماعي ومطالبتها بمبالغ إضافية من المرضى، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

عمل فيها ديال طنجة وأكادير والعيون، زائد مراكز استشفائية أخرى، هذا الجزء الأول، الجزء الثاني نحلوا المشكل ديال الموارد البشرية أضخم عملية توظيف في قطاع الصحة غادي تم في هذا قانون المالية، هاد 1500 ديال هاد العام زائد أزيد من 4000 العام الجاي، زايد اللي غادي يكون عبر المراكز الاستشفائية الجامعية أزيد من 1200، هذا واحد الجهود كبير من حيث الموارد البشرية.

ثم بالإضافة إلى ذلك السياسة الدوائية، السياسة الدوائية 135 دواء اللي وقع التقليل دياهم، السياسة ديال الصيدلية المركزية الدعم ديالها مشروع قانون المالية صادق على تعبئة موارد مالية، في 2012 كانت ميزانية الصحة حوالي 11 مليار، اليوم مجلس الحكومة صادق على ميزانية ديال 14.7 مليار درهم لقطاع الصحة، هذا الجهود المالي مع الجهود ديال البناء، الولاية السابقة تبنى 2000 سرير هذه الولاية احنا غادي باش يوقع البناء ديال 10000 سرير باش يوقع الاستجابة لهذا الطلب المرتبط بهذه الفئة بالإضافة لفئة الثالثة اللي غادي تحي ديال المهن المستقلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في الحقيقة مبادرة جيدة ديال رفع الاعتمادات ديال وزارة الصحة وهذا القطاع اللي هو قطاع ماشي سهل، وأنا كنت محيا في المداخلة ديالي على أساس أنه مقبلين على المناقشة ديال قانون المالية 2018 أنه تكون واحد الجهود جماعي ديال الحكومة وديال البرلمان هذه القطاعات الاجتماعية ديال التعليم ولا ديال الصحة نرفعوا الاعتمادات باش نحسنوا الأوضاع المتردية اللي كاينة في هذه القطاعات اللي كلشي تيشهدوها وما يمكنناش نخبوها.

كذلك السيد الوزير المحترم، احنا حتى ذاك الخطابات الكلاسيكية من بعد الخطاب ديال جلالة الملك في الدورة الافتتاحية ديال البرلمان خاصنا نتجاوزها، لاش لأن احنا جلالة الملك تكلم على النموذج التنموي، والنموذج التنموي بما فيه القطاع ديال الصحة، وزير الصحة في لقاء في البرلمان ندوة في البرلمان 2017 هذه سنة، تكلم على "الرميد" أنه فيه عوائق وفيه مجموعة ديال النواقص وأنه ما نجحش 100%، فيه إشكالات في الهيكلة كلها، ولهذا احنا جينا بهذه الفكرة ديال الاعتراف ديال وزير الصحة وها هو التقرير ديالو عندي ديال وزير الصحة وما صرح به وزير الصحة يعني هنا خاصنا واحد الجهود جماعي باش نعالجوا هذا الملف ديال "الرميد"، لأن المناطق النائية في العالم القروي والبوادي والناس اللي تيتنقلوا وتبحسو بهذا النقص اللي كاين اللي تيمشي لواحد المستشفى وتيقول له سير لأخر ويمشي لأخر ويقولوا ليه سير للرباط، وتيقولوا يلعبوا به الترمية كما تقولوا، هذا

العملية ديال الرفع ديالها، يمكن تتحدث على أنه اتخذت قرارات زجرية في حق 80 مصحة، 9 منها إغلاق كلي، 23 توقيف جزئي للأنشطة و48 إنذار، وهذا على إثر 449 محمة تفتيشية من 2012 إلى 15 شتنبر 2017. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات اللي تقدمتموها، احنا راه على إثر هاذ القانون اللي هو اليوم أصبح ساري المفعول علاش جا السؤال ديالنا، لأن هذه المخالفات وهذه الوضعيات لا زالت مستمرة، كنجيوكم على كون أن واحد المجموعة ديال المصحات اتخذت في شأنها قرارات، احنا قبل قليل كنا كنتصنتو لوزير التربية الوطنية وكيشير بأنه بالرغم من أنه كايين مديرية لكن مع ذلك هذا القطاع الخاص لازال متفتلا، اليوم هذا القانون اللي تكلمتمو عليه أنه كيعطي الإمكانية ديال الاستثمار فيه حتى من قبل غير المتخصص وغير الأطباء، لأنه قطاع سيفتح مجال واسع للمخالفات والوضعيات غير المقبولة.

احنا كنتكلمو، السيد الوزير، لأن هاذ الابتزاز ديال المرضى وخصوصا عند المرض أن الإنسان تبيغي يدخل للمصحة إلى كان "الراميد" كيف قتلوا مازال تيعاني من إشكالات القطاع العام كيعاني من إشكالات، عندنا مصحات اليوم ولكن هذه المصحات واش اليوم ولت عندنا أو لا تفكر الوزارة في إحداث مديرية لمراقبة وتتبع الوضعية ديال هاذ المؤسسات، سواء حتى بعد ترخيصها من حيث المواصفات المهنية.

ثانيا، من حيث هاذ الوضعية ديال أنه عمليات ابتزاز للمرضى ومازال الشيك السيد الوزير، قبل أيام فهاذ الأسبوع كانت مجموعة من المصحات في مدينة الدار البيضاء موضوع متابعة من قبل القضاء بعد رفع شكايات من قبل مواطنين.

نعم يمكن نقولوا الوعي ديال المواطنين يساهم في إصلاح هذا الوضع، ولكن دور الوزارة دور مهم، إلى أي حد اليوم تم تفعيل إشهار الأئمة، إلى كنا كنتكلمو على الأئمة ديال المواد الغذائية أنه البائع وجب أن يكون ملزما، هاذي الصحة ديال المواطن، لا يعقل أن تستمر هذه الوضعية حتى بعد صدور القانون.

اليوم المصحات ما فيهاش الإعلان ديال الأئمة ديال الخدمات، بل أن الفوترة كتم بشكل قبيح جدا، الأدوية تفوتر بأكثر من الثمن الموجود في المصحات، المواد الشبه طبية أنها تفوتر أيضا بأئمة مخالفة ولا تدرج أحيانا حتى في الملف الصحي باش يتقدم للتعويض.

أنا نتقول اليوم واش ما حانش الوقت باش تولي عندنا هذه الخدمات

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون والمستشارات،

سؤالنا هو كما قلتم، السيد الرئيس، هو عدم احترام بعض المؤسسات أو بعض المصحات الخاصة للتعريفات المحددة لخدماتها من طرق صندوق منظمة الاحتياط الاجتماعي ومطالبتها المرضى بمبالغ إضافية، سؤالنا السيد الوزير عن مدى متابعتكم لهذه التجاوزات وما يمكنكم القيام به للتصدي لهذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان

والجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار.

أعتقد أن هاذ السؤال غادي يمكننا من رفع التحسيس بواحد المشكل موجود، المصحات الخاصة كانت سابقة مؤطرة بالقانون 10.94 كان فيه فراغات وتنتجت عليه تجاوزات، بحيث ممارسات ما عندها علاقة بالمهنة ديال الطب ديال تعيطوا الشيك والناس تخلصوا ب (noir) وواحد العدد المشكل، جاء القانون 131.13 اللي تصادق عليه في 2015 في البرلمان وصدرت نصوص تطبيقية ديالوا المرسوم التطبيقي في 16 مارس 2016، هاذ القانون الجديد فيه واحد 2 مواد نوعية، المادة الأولى هي المادة 75 تتقول "خص أي مصحة تعلق إعلان بالأئمة والأسعار ديال الخدمات ديالها وبشكل واضح ومقروء وتعلن واش هي داخلة في النظام ديال (AMO) أو لا، النظام ديال التأمين الإجباري الأساسي على المرض، إذن هذا مقتضى أول الإعلان على الأسعار.

المقتضى الثاني اللي جاء في المادة 73 وهي "عدم إمكانية فوترة الأدوية للمرضى بالمصحات بسعر يفوق السعر الخاص بالمستشفى المحدد بموجب النصوص الجاري بها العمل" أي زيادة غير مشروعة خرق للقانون، هاذ القانون منع باش الأشخاص المؤمنين أو ذوي الحقوق ديالهم يعطيوها ضمانة نقدية أو شيك أو أي وسيلة من وسائل الأداء، هاذ الشي مخالف للقانون، لا (noir) ولا يعطي الشيك أو أي وسيلة من وسائل الأداء.

بعض المرات كينثار إشكال أنه الواحد فاش تيدخل للعملية الجراحية كتفرضها الحالة الصحية ديال الإنسان، هنا كيمكن التبرير ديال هاذ الشي، ولكن بمقتضيات هاذي عندها خصوصية.

من الناحية العملية من بعد صدور ديال القانون وزارة الصحة قبل منو بدأت عملية التفتيش، ولكن الآن من بعد صدور هاذ القانون وقعت

التظاهرات الفنية والثقافية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الأعرح، وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

شكرا للفريق الاستقلالي على هاذ السؤال الذي يتعلق بالدرجة الأولى بإعطاء الشأن الثقافي المكانة المتميزة له، خصوصا في هذه المرحلة. لا بد أن نذكر على أن الوزارة حريصة على إعطاء الشأن الثقافي المكانة المتميزة بالنظر للدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة بصفة عامة، خصوصا على مستوى تأطير المواطنين.

لا بد أن نذكر كذلك على أن الوزارة وضعت آليات لدعم الجمعيات الثقافية والمهرجانات الثقافية وكذلك النقابات الفنية في إطار مساطر ديال دفتر التحملات، وهاذ مساطر دفتر التحملات يقوم على مجموعة من الأسس والمرتكزات، تتعلق أولا بمجموعة من الأهداف المتوخاة من هذا الدعم، كذلك هناك المجالات المخصصة للدعم، كذلك الشروط للاستفادة من الدعم، والذي يركز على أنه لا بد أن يكون هناك معيار ديال التكامل ديال هاذ المهرجان مع برنامج ديال وزارة الثقافة، كذلك قابلية تنفيذ مشروع مدعم من طرف وزارة الثقافة، كذلك لا بد أن يتضمن هذا المشروع المهنية خصوصا على مستوى إعطاء الشأن الثقافي المكانة المتميزة، كذلك الهدف دائما أن المشروع يجب أن يتضمن مجموعة من المرتكزات تتعلق بالإبداع، تتعلق بالتشريف العام إلى غير ذلك، وهناك لجنة داخل الوزارة تقوم بتقييم هذه المشاريع، وعلى ضوءها يتم دعم المشاريع، سواء على مستوى المهرجانات أو على مستوى النقابات أو كذلك على مستوى الجمعيات الثقافية. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

ولكن الآن ذوي الاختصاص لا زالوا ينتظرون ما هي المعايير؟ كيف يتم رصد الدعم المخصص لهذه المهرجانات، حتى تقتدي هذه المجموعة تقتدي بمن يستفيدون؟ بحيث اليوم نلاحظ أن بعض المهرجانات لا تقلل من أهميتها، لكنها تحظى بعناية كبيرة من وزارة الثقافة عكس ما نلاحظه في

ملي يكون الإنسان.. منظمات الاحتياط الاجتماعي أنه التعامل يكون بين المحصنة والمنظمة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وأعتقد أن الوقت حان لإجابة السيد الوزير، نفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا ما طرحه السيد المستشار هناك حاجة لتحسيس والتعبئة من أجل احترام هذا القانون، القانون جاء بمكنسبات منها هاذ الشيء اللي فيه الحماية ديال المستهلك وهاذي مقتضيات أساسية على مستوى شراء الأدوية أو الحماية ديال المواطن المريض.

ثانيا وحا تفتح المجال ديال الاستثمار لغير الأطباء، ولكن القرار الطبي محصور بيد الأطباء، ما يمكنش إنسان مستثمر وحا استثمار في المجال الصحي يتخذ القرار الطبي، وهذا راه أمر غادي تكون عندو آثار إيجابية على مستوى العدالة الصحية المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه للسيد وزير الثقافة والاتصال، وموضوعه كيفية توزيع الدعم على المهرجانات الفنية والتراثية المتنوعة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، الفريق الاستقلالي.

نتنظر سؤال الفريق الاستقلالي، السي اللبار، السؤال حول موضوع كيفية توزيع الدعم في المغرب للمهرجانات الفنية والتراثية المتنوعة، هذا سؤال للفريق الاستقلالي موجه للسيد وزير الثقافة والاتصال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات،

في الحقيقة أننا كمنمو الجهود المبذولة من طرف وزارة الثقافة بالتوجهات الملكية السامية، لإشراك المجتمع المدني في التحفيز وفي التنقيب على المواهب الفنية، لذا نلاحظ أن عدة مهرجانات تكون في مختلف ربوع المملكة، وهذا شيء يفرحنا ويسرنا، ولا يسعنا إلا أن نثمنه ونشجعه.

غير أن السؤال الذي يتبادر لدى عامة المواطنين هو الفرق ما بين دعم وزارة الثقافة لبعض المهرجانات دون غيرها؟

فما هي المعايير والمقاييس التي تتخذها وزاراتكم السيد الوزير لدعم بعض

جوانب متعددة من التظاهرات.

أتمنى كما يتبنى من ضغطوا على الفريق الاستقلالي لطرح هذا السؤال، أن لا تكون هناك سياسة "باك صاحبي"، لأن الآن الرأج وإذا اقتدينا بخطاب جلالة الملك أيده الله ونصره، سواء في الخطاب إبان عيد العرش السعيد، أو في افتتاحه للدورة الحالية، نلاحظ أن هناك تبخيس بعض الأشياء، كما أكد جلالة الملك أنه يجب العناية بالمواطن، بالشباب، بالبحث والتنقيب على أفكار جديدة، على شباب واعد، ليس دائما الوظيفة هي التي تدبر الشأن العام، ولكن هناك مواهب يجب التنقيب عنها كما ننتقب على البترول.

بلدنا والحمد لله يزخر بعدة طاقات، لا ينتصنا إلا التنقيب عنها، ولا يمكن أن ننتقب عنها إلا في هذه المهرجانات الفنية والثقافية، وليس هذا بعزيز على سيادتكم، السيد الوزير، وأتم ذوي الاختصاص. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار.

الوزارة في مخطط العمل ديالها الجديد حريصة على تحقيق مجموعة من المبادئ والأهداف الأساسية المتعلقة بالاستحقاق تتعلق بالمساواة، وتتعلق كذلك بتكافؤ الفرص، وبالتالي نحن بمجرد أنني تقلدت هذه المسؤولية عملنا على إحداث لجنة للتقييم والتتبع، وعملنا حاليا نعتكف على إخراج دليل للمساطر المتعلقة بالدعم العمومي، خصوصا في المجال المتعلق بالثقافة، ونسعى دائما إلى أن يكون هناك مبدأ المساواة، مبدأ ديال الاستحقاق وكذلك ديال تكافؤ الفرص، ويعني أظن بأن إحداث هاذ الدليل ديال المساطر وكذلك اللجنة ديال التقييم والتتبع سنصل إلى المبتغى كما أردته خصوصا الدعم في المجالات التي يستحقه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، كيفية حماية التراث المعاري الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

هناك العديد من المآثر التاريخية تندثر في بلادنا، ما هي الجهود التي تبذلها الوزارة لحماية المعمار الوطني التراثي وصيانة المعالم الأثرية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، والاهتمام بحماية التراث المعاري.

مخطط عمل الوزارة يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية:

المرتكز الأول، خصوصا على مستوى حماية التراث المعاري، المرتكز الأول يقوم على جرد المعالم التاريخية، وبالتالي ترتيبها وتصنيفها.

كأين المرحلة الثانية، هي توفير الحماية القانونية للتراث، من خلال إعداد مجموعة من القوانين أو ما يمين أن نسميه بالترسانة القانونية لحماية هذه المعالم التاريخية بمقتضى القانون، حاليا نشتغل على مشروع يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، ونحن في إطار التنسيق مع الأمانة العامة للمصادقة على هذا القانون الذي ستكون له مكانة متميزة، خصوصا في حماية التراث المعاري.

كذلك هناك تخصيص مبالغ مالية مهمة من طرف وزارة الثقافة والاتصال لصيانة وتأمين التراث الثقافي.

هاذو على المستويات ديال المرتكزات الأساسية. طبعا هناك مستويات أخرى تتعلق بتدبير المصالح المعالم التاريخية والتوظيف ديال هاذ المعالم التاريخية لأغراض ثقافية، كذلك نعمل على تشجيع التكوين والبحث من خلال مجموعة من المعاهد، خصوصا في المجالات المتعلقة أو المتخصصة في حماية التراث، وبالتالي إعطاء عناية خاصة لهذه المعاهد المتعلقة بحماية التراث. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

أشكركم على جوابكم، وأكد أنكم وقفتم على أهمية طرح هذا السؤال على اعتبار أن مملكتنا ولله الحمد ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.

لابد أن نعترف السيد الوزير أن هناك تراجع كبير في حماية تراثنا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه، تفعيل القانون رقم 68.16 المتعلق بالفنان والمهن الفنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يمثل القانون 68.16 المتعلق بالفنان والمهن الفنية واحد النقلة نوعية من أجل حماية الحقوق المهنية والاجتماعية للفنانين، إلا أن هذا القانون لتفعيله يحتاج إلى نصوص تنظيمية ومراسيم.

ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة من أجل تفعيل هذا القانون؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

بالفعل القانون 68.16 يعد نقلة نوعية في مجال حماية الفنان، وهذا القانون من المكتسبات الأساسية للفنان المغربي.

هناك مجموعة من النصوص التنظيمية نسعى إلى إخراجها إلى حيز الوجود في أقرب الآجال لأن هناك حوالي 9 نص تنظيمي، عملنا في الأسبوع الماضي على إخراج أول نص مرسوم يتعلق ببطاقة الفنان، شروط منح بطاقة الفنان كذلك أهمية هاذ بطاقة الفنان، وكذلك اللجنة المكلفة بإعطاء بطاقة الفنان، إذن هذا المرسوم الأول.

هناك جوج ديال المراسيم تتعلق بدفتر التحملات إلى غير ذلك، نحن في تشاور مع وزارة الشغل، كذلك هناك 3 مراسيم أخرى، نحن في تشاور مع الأمانة العامة للحكومة، وسنسى في هاذ الأشهر المقبلة إذا حسب لأن هناك مسطرة - كما تعلمون - مسطرة الأمانة العامة للحكومة، كذلك وزارة المالية، وهناك مجموعة من المواد الواردة في القانون 68.16 تتعلق بضرورة تشاور كذلك مع مجموعة من النقابات الفنية لإخراج هذا القانون، ونحن نسعى في أقرب وقت أن نعمل جميعا على إخراج هذه المراسيم المتعلقة بقانون الفنان لأنه قانون له مكانة متميزة لدى الفنانين المغاربة.

المعماري الوطني أمام زحف البناء وطريقة البناء الغير المنسجمة مع تراثنا ومعمارنا الشامخ، وهو ما تعتبر عليه مدننا وحوضرنا مع الأسف، صيانة المعالم الأثرية نعرف جيدا أن تكلفتها كبيرة جدا، ولكن عليكم العمل على توفير الإمكانيات اللازمة لحمايتها، لأنها تجسيد لتاريخنا وإرث كبير علينا توظيفه لدعم السياحة الوطنية وتسويقه، باعتباره إرث اللامادي مهم يجلب السياح الأجانب لبلدنا.

السيد الوزير المحترم،

أنا ابن منطقة صحراوية، عشنا وسط القصور والقصب وأخص بالذكر هنا إقليم تنغير، خصوصا، وجهة درعة تافيلالت عموما، بلا ما ننسى مكناس و فاس، هذه القصور، وهذه القصب بدأت تندثر وتتهار وليس هناك أي إجراء لحمايتها.

المواطنون حالتهم ضعيفة لا حول لهم ولا قوة، يعيشون في وضعية هشة ويفتقدون الإمكانيات الضرورية لإصلاحها، الجماعات القروية تعاني وتفتقر بدورها إلى الإمكانيات التي تساعد على إصلاح هذا التراث اللامادي الذي ينهار وينهار معه جزء من تاريخنا.

السيد الوزير،

أتم مطالبون اليوم في إطار الحكومة بتوفير الإمكانيات الضرورية لحماية تراثنا المعماري، الوطني، المتنوع، في إطار مخطط شمولي واسع النطاق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على اهتمامه بهاذ المجال المتعلق بالتراث، لأنه يعبر عن تاريخ المملكة بالدرجة الأولى، ونحن نسعى من الاستراتيجيات الأساسية والمرتكزات الأساسية لدينا في وزارة الثقافة والاتصال، هو حماية التراث، وبالتالي هناك أولوية لحماية التراث المعماري، عملنا حاليا على إحداث 15 محافظة تهتم بالمجال والمواقع الأثرية والتراثية، لحد الآن هناك أزيد من 300 مليون درهم صرفت في المجال المتعلق بترميم هذه المواقع التاريخية، كذلك هناك أزيد من 150 معلمة تاريخية تم ترميمها، ولكن نسعى في إطار هاذ الإستراتيجية أن نكون شركاء كذلك مع الجماعات الترابية سواء على مستوى الجهات أو المجالس الإقليمية أو الجماعات الأخرى لنهت بالدرجة الأولى بهاذ المجال المتعلق بالتراث وهو غني، هناك غنى للتراث الثقافي والمعماري في المغرب، ولكن هناك الأولويات الأساسية لدى وزارة الثقافة هو هاذ حماية التراث، وسنسى في أقرب الأوقات إلى إخراج هاذ القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي.

وشكرا لكم.

المجال المتعلق بالشأن الثقافي، هذا لا جدال فيه، وبالتالي احنايا نعمل على محاولة إخراج هاذ المراسيم، ولكن كما تعلمون على أن هذه المراسيم تتطلب كذلك مشاورات مع بعض القطاعات. إذا أخذنا مثلا لائحة العقد النموذجي لابد أننا منا على إرسال هاذ النموذج إلى وزارة الشغل لإعطاء الملاحظات ديالها.

كذلك هناك بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، كذلك عملنا على مشروع مرسوم تم إرساله كذلك إلى وزارة الشغل، ولكن لابد أن أقول بأن هناك عناية خاصة للفنانين من طرف وزارة الثقافة، وفي هاذ المخطط العمل عندنا هاذ الأولوية لدينا، ونحن على مستوى هاذ القانون ديال 68.16 المتعلق بقانون الفنان نعمل على إخراج المراسيم، وكذلك ستكون هناك مشاورات على مستوى إخراج القرارات الوزارية، لأن كنعرفوا كين الترابية، كين القانون، كين المرسوم وكذلك القرارات الوزارية، سنعمل في إطار التشاور لأن المرسوم يحدد الإطار العام، يحدد الخطوط العامة، ولكن على مستوى القرارات الوزارية لابد أن تكون هناك مقاربة تشاركية حاضرة بقوة، إن شاء الله.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه التوظيف بموجب عقدة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أقدمت الحكومة على اعتماد إجراء التوظيف بموجب عقدة في الإدارة العمومية بناء على مرسوم سبق للحكومة السابقة أن صادقت عليه، وشكل قطاع التعليم نموذجا لهذا التوظيف. وفي هذا السياق يلاحظ أن هذا المرسوم لا يشمل إدارة الجماعات الترابية.

وبناء عليه، نسألكم، السيد الوزير المحترم، على ما يلي:

ما هي الإجراءات التي تتخذونها للأجراء هذا النوع من التوظيف في الجماعات الترابية؟ وما هو تقييمكم للتوظيف بالعقدة، خاصة في قطاعات تفترض نوعا من التكوين؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميل:

السيد الوزير،

فعلا نشيد بإصدار المرسوم المتعلق ببطاقة الفنان، وغادي نعطيوها في الأسبوع الماضي هاذي إشارة للفنانين بأن هناك رعاية، كان من الأجل السيد الوزير لو كان قبل إصدار هذا المرسوم كان واحد التشاور مع المعنيين بالقطاع، يكون واحد الندوة، يكون واحد على الأقل تقدر تصنيف واحد الرسالة ولا مذكرة للثقافات باش يمكن تشاوروا من أجل تجويد النص ديال المرسوم، وتنمنا أن يتداركو هاذ إلى قلنا هاذ الحلل تتداركو في إصدار المراسم الأخرى.

أيضا لازال الفنانون ينتظرون التسريع في تنزيل هاذ المراسيم، ونخص بالذكر السيد الوزير، المرسوم المتعلق بالعقد الفني، خصوصا الذي يقدم حاية للفنانين المحترفين حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، المرسوم المتعلق بعمل الفنانين الأجانب.

وعلى ذكر الفنانين الأجانب يجب أن يؤدوا هؤلاء الفنانين الأجانب واحد التعويض واحد الضريبة تضامنية تؤدي لفائدة الصندوق المغربي للرعاية الاجتماعية للفنانين، هذا المرسوم المتعلق بتشغيل الأطفال في المجال الفني، الأطفال ننعرفوا بأن التشغيل ديالهم دون السن 18 سنة في محاذر ويحتاج المجال الفني إلى تشغيل الأطفال، لابد من مرسوم يحدد كيفية تشغيل هؤلاء الأطفال.

أيضا مرسوم إنشاء مؤسسة اجتماعية للرعاية الاجتماعية للفنانين، كذلك توسيع وعاء التعاقدية الوطنية للفنانين وإحداث آلية لتمويل الخدمات الاجتماعية الخاصة بالفنانين.

الفنانين يحتاجون إلى رعاية كبيرة جدا من طرف الوزارة من طرف الدولة أيضا، تيقدموا واحد عمل جبار، تحسين الذوق الفني والجمالي عند المواطن، هاذ الناس يحتاجوا إلى رعاية وعيب وعار نبقى نلقاوم كما ننعرفوا السيد الوزير مجموعة من الفنانين راه تيموتوا ويمدون يدهم إلى الصدقة وإلى الحاجة، يجب أن يحظى هؤلاء الفنانين من طرف الوزارة برعاية أكبر.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا للسيد المستشار على التعقيب ديالو.

الوزارة كذلك لها اهتمام خاص بالفنانين، خصوصا لما يقدمونه لتطوير

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بن عبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال اللي تفضلت به واللي غادي يتيح لي باش نوضح واحد النقطة أساسية غالبا ما كيوقع فيها واحد الالتباس من طرف واحد العدد من المواطنين والفرقاء، وهو أن التشغيل في الوظيفة العمومية بموجب عقدة ربما لا علاقة له بما أشرت إليه من تشغيل بموجب عقدة في قطاع التربية والتكوين.

في الإدارة العمومية هناك مرسوم صدر في غشت 2016، يعني على عهد الحكومة السابقة، وهاذ الحكومة الحالية سهرت على إخراج ثلاثة ديال القرارات تنفيذي لهاذ المرسوم تتعلق بنموذج العقدة وكتعلق بالشكليات والترتيبات ديال التشغيل، المباراة إلى غير ذلك، وتعلق بسلم الأجور والتعويضات، هذا غيدخل حيز التنفيذ، هاذ التشغيل ابتداء من قانون المالية ديال السنة الحالية اللي احنا فيها، والغاية منو كان هو تمكين الإدارة العمومية المغربية من الكفاءات والخبرات اللي كحتاج إليها في بعض المجالات الدقيقة وبعض المهام المحدودة حتى زمنيا اللي ما كحتاجش إلى توظيف في الأسلاك ديال الوظيفة العمومية لمدة طويلة.

فيما يتعلق بالإدارة التربوية، الحكومة منعكفة - وكنشكر على هاذ السؤال على الإدارة التربوية - على وضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني للتشغيل بموجب عقد في الإدارة التربوية لنفس الغايات، لأنها محتاجة إلى خبرات أيضا وإلى تأهيل مواردها البشرية.

فيما يتعلق بالتقييم، نتكلم على التشغيل بموجب عقد في الإدارة العمومية، هو غيدخل حيز التنفيذ، احنا في هاذ القطاع ديال الإدارة وإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية غادي نكونو حريصين على التقييم، لأنه أصبح جزء من السياسات العمومية وملي غادي يأخذ التراكم اللازم غادي نخضعوه للتقييم.

فيما يتعلق بالتكوين، بالتربية والتكوين، هاذي سنتين الأكاديميات كمؤسسات عمومية لجأت إلى التشغيل بموجب عقدة ولكن ما عندو علاقة بالمرسوم بالإدارة العمومية، لأن المؤسسات العمومية في الأنظمة الأساسية ديالها عندها الحق تشغل بعقد، نتجأت له بأعداد وافرة لسد الخصاص.

في الجانب ديال التكوين الحكومة تحملت المسؤولية ديالها والوزارة الوصية، وزارة التربية الوطنية واعية بأهمية التكوين في إنجاح العملية التعليمية، لذلك فالمذكرة ديال يناير 2017 أكدت على كل الحثيات والملايسات والإجراءات المتعلقة بهذا التكوين، وهو تكوين ميداني في المؤسسات العمومية، تكوين حضوري (présentielle) في المراكز ديال التكوين والتكوين عن بعد عن طريق البوابة ديال (e-takwine) إذن

فالحكومة حريصة على هاذ الجانب ديال التكوين اللي نتمناو أنه يعطي المفعول ديالو لصالح التلاميذ والعملية التعليمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

بدورنا تشكركم السيد الوزير على هاذ الجواب اللي في الحقيقة اعطينا واحد المعلومات اللي ما كانت عندنا والمعلومات بتفصيل، غير فيما يخص، احنا تندوبو على التوظيف بالعقدة إلى عرفناه أنه نجح في واحد العدد واحنا ما شي ضده، ولكن الجماعات التربوية وخاصة القروية، القروية راه فقدت واحد العدد ديال اليد العاملة واحد العدد ديال المشغلين اللي تخرجوا للتقاعد وتيجي القانون ديال المباراة وتيكثف اليد ديال.. راه لا يعقل بوسط جماعة قروية عندها مراكز اللي خاصها باش تنظفها وعندها واحد شبه مدن صغيرة ما عندهاش حتى الاعتمادات باش تدير ذاك التدبير المفوض، على الأقل نعطيهم هاذ التوظيف بالعقدة باش يفكوا واحد العدد ديال المشاكل ديالهم، لأن في الحقيقة إلى جينا عندي أنا مثلا في الجماعة عندي (10 postes vacants) إلى ابغينا نديرو المباراة راه غتجيك واحد الألف، كيف غادي تدير لها للتوظيف ديالها، هذا هو المشكل اللي علاش.

فيما يخص، ما دويتش أنا على التعليم لأنه التعليم حقيقة راه خاص يكون واحد التكوين على الأقل يكون لا الأستاذة ولا المعلمين اللي كاينين دبا، راه تيكون عندهم واحد التكوين ديال سنتين، إلى كان أسميتو احنا المسؤولية ولا المسائل اللي تتطالبوا بها السيد الوزير هو تعطيوا كما أعطيتم للإدارات الآخرين تعطيوا حتى للجماعات التربوية وخاصة الجماعات القروية باش حتى هما يفكوا المشاكل ديالهم، لأن واحد العدد ديال الجماعات التربوية اللي تعرفوهم واحلين في اليد العاملة، حتى ذوك العرضيين اللي تنشغلهم راه ما كافيينشاي في العمل ديالهم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه اللاتركيز الإداري، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

هناك إرادة سياسية لدى الحكومة الحالية، وهناك وعي بالزمن السياسي، وهناك ارتكاز إلى المرجعية الدستورية والاهتداء بالتوجيهات الملكية السامية.

وفي هذا الإطار، نبغي نوضع للسيد المستشار المحترم أن اللاتركيز الإداري ليس مجرد نقل سلط من المركز للمحيط، أنه عملية تحول أساسية في كيان الدولة والأمر يتعلق بميزانية الدولة، بالاستثمار، بالبرامج القطاعية وبتدبير الموارد البشرية وكل هذا يقتضي تعديلات على واحد العدد ديال المراسيم التنظيمية وعلى إخراج عدد من النصوص، لكن الأهم من ذلك هو أن المغرب اختار دستوريا وسياسيا أن يجعل من الجهة هي الإطار الأمثل للتركيز الإداري.

كاين تجارب أخرى دارت التركيز الإداري ماشي في الجهة في مجالات تربية أخرى، احنا اختارينا الجهة، ولكن كان علينا إخراج النصوص التنظيمية للجهة؛ كاين قانون تنظيمي للجهة، ولكن من خلال 25 اجتمع للمجلس الحكومي الأخير يعني حوالي 32 نص غير على الجهة والجماعات، باش يكون عندنا واحد الرؤية واضحة باش تكون الجهة هي الأرضية الصلبة لإرساء دعائم اللاتركيز الإداري في إطار واحد النوع، لا ماشي هي نقل سلط بواحد باش يكون واحد النوع ديال الانسجام وواحد النوع ديال التسلسل لا فيما يتعلق بتوطين الميزانيات ولا فيما يتعلق بتفويض الاختصاصات، واش بقرار واش مرسوم إلى غير ذلك.

الآن هاذ المنتج القانوني والتنظيمي انتهىنا منو، كان عمل دؤوب، سهرنا عليه، كان هاذ الأيانات الأخيرة وضع اللمسات إلى حدود هاذ الصباح على مشروع قانون المالية، الآن يمكن لي تؤكد للسيد المستشار المحترم، أن الورش اللي عندو أولوية تشريعية مهمة جدا وذات أولوية هو الميثاق ديال اللاتركيز، واحنا استمعنا جيدا كجميع المغاربة للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة افتتاح السنة التشريعية وسنكب في الأيام الأخيرة، طبعا هو راه كاين عمل، كينة أرضية مشروع الميثاق ديال التركيز موجود، احنا اشتغلنا في إطار واحد مجموعة عمل سهرت الوزارة ديال إصلاح الإدارة على تنسيقها، كتاب عامون، وزارة الفلاحة والداخلية والمالية، الأرضية موجودة، الآن خاصنا التقاطع والتكامل والتفاعل ديالها مع الأنظمة التنظيمية ديال الجهة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا لك على مساهمتك معنا في هاته الجلسة. ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون، وموضوعه إحداث منصب ملحق اقتصادي لدى سفارات المملكة بالخارج، وستتولى الإجابة عنه بالنيابة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، لارتباط السيد الوزير بالإجتماع مع المبعوث الشخصي للأمم المتحدة المكلف بقضية الصحراء المغربية.

غنسول باش نفهم يعني سلفا راه غنقول لك راه ما نعقبش على الجواب ديالك، اللاتركيز تعطل 15 عام، ماشي الحكومة ديالك، 4 الحكومات اللي قبل منكم، ولكن أنت دخلت للوزارة عرفت علاش تعطل، قل لنا علاش تعطل، خاصة أنه التعطيل ديال اللاتركيز معناه تعطيل الديمقراطية المحلية، معناه تعطيل المصالح ديال المرتفقين ديال الإدارة ومصالح المواطنين والإصلاح الإداري تعطل، معناه تعطيل التنمية، بل ضياع الثروة.

البارح، السيد وزير التجارة اعترف بمجلس النواب على أنه كان خطأ قاتل إحداث واحد العدد من المناطق الصناعية في البلاد، ونقول لك شحال خسرنا، السيد الوزير المحترم، خسرنا 9 المليار درهم، معناه تقطعة في النمو اللي ضاعت هاذي غير المناطق الصناعية، وما بالك بإهدار الملايير المتعلقة بكل ما له صلة بموضوع اللاتركيز، هذا الأمر الأول اللي ما قدرناش نفهمو مزيان.

الأمر الثاني صاحب الجلالة في 2012 كما نهيب بالحكومة، يعني الحكومة، الشروع في إصلاح الإدارة العمومية لتمكينها من مواكبة متطلبات هذه الرؤية الترابية الجديدة وهو ما يطرح مسألة اللاتركيز الذي ما فتننا ندعو إليه منذ أزيد من 10 سنوات شبه 2012، ويعود جلالة الملك في 2013 بعد عام ونص يعني هذا في دورة أكتوبر والآخر في عيد العرش ديال 2012.

وموازاة ذلك، فإن الحكومة مطالبة بالإسراع باعتماد ميثاق اللاتركيز الإداري ما دام الأمر يدخل ضمن اختصاصاتها، ولا يستلزم إلا إرادتها الخاصة، علاش ما بغيتوش تديروا اللاتركيز؟ بل الدستور فصل 157 يحتكم على إخراج إلى حيز الوجود ميثاق اللاتركيز، ما بغيتوش تخرجوه، علاش؟ واش ما عندكمش الكفاءات اللي غنتدير هاذ الميثاق، واش عندو تكلفة مالية؟ قلها لنا، واش كاين شي لوبيات التي تعترض الإرادة الملكية والإرادة ديال الدستور والإرادة ديال الشعب من خلال ضياع المصالح ديالهم، بتعطيل هاذ الميثاق، علاش؟

أنا، كما قلت، السيد الوزير، ما غنعقبش عليك ولكن في الجواب ديالك غيبان واش تقول لنا الحقيقة، هاذ التعطل ديال 15 عام من إهدار للزمن الديمقراطي والزمن التنموي وضياع مصالح المواطنين وعدم تنفيذكم لتوجيهات ملكية وللدستور بغينا نفهمو علاش؟
شكرا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

السيد المستشار،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أولا أشكر على طرح هذا السؤال، في 2013 جلالة الملك وجه رسالة لندوة السفراء أكد فيها على أن الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أولويات السياسة الخارجية للمملكة، هنالك أولويات واحد منها ما يتعلق بما هو اقتصادي، ماذا يعني هذا على الأرض؟
أولا، دعم والترويج للمغرب كوجهة اقتصادية بالنسبة للمستثمرين والمقاولات الأجنبية؛

تيعني، ثانيا، دعم ومواكبة المقاولات المغربية فاش تتكون في هاذيك البلدان والمواكبة ديالها على مستوى تجاوز العراقيل واستكشاف فرص استثمارية؛

أيضا تنوع الشراكات الاقتصادية؛

دعم المشاركة ديال المغرب في المعارض التجارية؛

مواكبة الاتفاقيات الاستثمارية التجارية التي توقع مع تلك الدول من أجل أجرائها وتفعيلها؛

وأیضا الحضور في المنتديات الاقتصادية الدولية واللي تدار على مستوى عالمي.

إذن دور محوري وأساسي ليس بالسهل.

السياسة التي اعتمدت والتي كانت معتمدة من السابق وجرى تعزيزها هو تفعيل دور المستشارين والملمحين الاقتصاديين ضمن السفارات والقنصليات وإطلاق برامج للتكوين والتكوين المستمر.

الوضع الحالي هنالك 61 مستشار اقتصادي، السفارات ديال المملكة والقنصليات 52% منهم في أوروبا 15% في إفريقيا جنوب الصحراء، 13% في آسيا، 12% في القارة الأمريكية، 8% في البلدان العربية، هذا التوزيع الحالي.

التوجه هو، أولا، مواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك، عندنا رصيد كبير ديال الاتفاقيات، المغرب الآن عاد للاتحاد الإفريقي، المغرب الآن بصدد العودة والاندماج في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إذن حاليا هنالك توجه لتدعيم السفارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء بخلق مناصب مستشارين اقتصاديين، هذا التوجه الأول.

التوجه الثاني، عدم الاكتفاء بتعيين الاقتصاديين في السفارات، بل حتى أيضا في القنصليات، في أوروبا 13% من المجموع تشكلوا معينين في القنصليات، بفعل تعدد الأقطاب الاقتصادية خارج العواصم، تتلقى العاصمة ولكن القطب الاقتصادي موجود في مكان آخر.

ثم ثالثا، برجة لقاء سنوي للتكوين لفائدة المستشارين الاقتصاديين

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، السيد الوزير، أن العلاقات المغربية التجارية العلاقات الدولية عرفت مسارا رائدا خصوصا في العقدين الأخيرين وخصوصا في السنوات الأخيرة، تجسد عبر إبرام اتفاقيات تبادل حر عدة اتفاقيات تبادل حر وشراكات إستراتيجية مع العديد من الدول في مختلف القارات، وكذلك أن هذا المسار عرف بالطبع إبرام اتفاقيات تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة وأصبح تنزيل هذه الاتفاقيات تحديا واقعا، بحيث أن الجمع والمسؤولية ملقاة على الجميع، مسؤولية ملقاة على الفاعلين ومسؤولية خصوصا ملقاة على وزارة الخارجية والتعاون، لأنه بقدر ما نتجح في مواجهة هذا التحدي بقدر ما نتقرب من حسن ظن صاحب الجلالة، وخصوصا في الخطاب الأخير ودعوة جلالته إلى إعادة النظر في النموذج التنموي وكذلك إلى تنزيل الاتفاقيات والشراكات.

النموذج التنموي الذي - كما تعلمون - يبنني اليوم على الاستهلاك الداخلي وهو محرك أساسي، ولكن لم يعد كافيا، يجب إعادة النظر وإعمال محرك آخر اللي هو التصدير وهو التجارة الخارجية، سيما أن تجارنا الخارجية تتميز وللأسف في السنوات الأخيرة بعجز هيكلية يتجاوز تقريبا 100 مليار درهم سنويا، مما يؤثر بالطبع على ميزان الأداءات ويؤثر كذلك على مخزون البلاد من العملة الصعبة.

إذن اليوم خاصنا نعاودو النظر في هذا النموذج تساوفا وانسجاما مع دعوة صاحب الجلالة.

فيما يخص، خاصنا نربطوه بالطبع مع وزارة الخارجية، يعني يجب تجسير الهوة ما بين الاقتصاد وما بين العمل ديال وزارة الخارجية، وذلك بخلق مديرية داخل وزارة التجارة الخارجية اللي يكون عندها الاقتصاد هو.. تكون مكلفة بالدبلوماسية الاقتصادية أساسا، وكذلك على المستوى الترابي تنزيل وتزويد السفارات بملحقين اقتصاديين بملحقين تجاريين اللي غادي يكونون من السفارة أنها ترجع آلية ديال الذكاء الاقتصادي وآلية ديال الرصد لدعم المقاولات ودعم النمو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

إذن هذا واش نعتبروه ويعتبرو الرأي العام الوطني اللي هو تيغلي بسبب الدخول الصهيوني مجرم الحرب لقبه البرلمان ماشي غير للتراب الوطني، واش نعتبروه بأنه تهرب من الجواب ولا اعتراف بتحمل المسؤولية كاملة في دخول هؤلاء الصهاينة؟

احنا يقال لنا بأنهم تيدخلوا بجوازات سفر أجنبية ومنها "شنغن". هذي من الأسباب اللي خاصنا نفكرو جليا في موضوع التأشيرات ومنح التأشيرات وفرض التأشيرات على مجموعة من الدول، هذا مجرم يعني دنس التراب الوطني ودنس قبة البرلمان بنفسها، فاحنا ما تنفهموش اعلاش انما تهربوا من الجواب، وفي الحقيقة هذا تطبيع، تطبيع مباشر احنا ما عندناش علاقات رسمية مع الصهاينة، ما تنفهموش كواطنة مغربية اسبق لي تلاقيتهم في الشارع وما افهمتش، ما افهمتش اشكون اللي تيدخل هاذ الناس، خاصنا توضيحات ولازلنا نلح على أنكم خاصكم تجاوبوا، لأنكم عضو في الحكومة وفي إطار التضامن الحكومي خاصكم تجاوبونا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، كنتي توجهي لي السؤال، اعلاش امشيتي عند وزير الخارجية؟ وجهي لي السؤال وغادي نجي نجابوك بكل بساطة. لا، اسبح لي، خليني نجاب، فالعمل البرلماني عندو نظام داخلي، أنا تكلفت بالنيابة للجواب على السيد وزير الشؤون الخارجية، غادي نجاب بناء على الوثائق اللي اعطاني، أما تتوجه لي بالسؤال كناطق رسمي باسم الحكومة نقول المغرب ليست له علاقة رسمية مع الكيان الصهيوني، لا ينبغي تحريف الموضوع، هذا الشأن يهم البرلمان يطرح على البرلمان، المجال السيادي...

السيد رئيس الجلسة:

معذرة، معذرة، السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

قلت هاذي قضية طرحت على مستوى البرلمان، الجواب عليها يتم من قبل البرلمان. بالنسبة إلينا ليست هنالك علاقة رسمية مع الكيان الصهيوني، أقولها وأكررها، نقطة إلى السطر.

بالتالي هاذ الموضوع أثير على مستوى البرلمان، يطرح على مستوى البرلمان، سؤال رسمي يتم الإحالة عليه والحكومة لا تهرب، احنا ابدينا واحد المنطق جديد، الوزير واخا ما يكونش عندو قدرة يجي أنا تنتحمل

الجدد قبل الالتحاق بمقر عملهم بالخارج، وهذا يقتضي تحيين المعطيات، التكامل مع القطاعات الحكومية الأخرى مثل ما تفضلت به بخصوص مديرية التجارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاقتصاد والمالية، الوزارات المعنية، على أساس أننا العمل ديالنا في هاذ المجال عمل أساسي والتكوين شرط من شروط النجاح فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونر إلى السؤال الثاني وموضوعه فرض التأشيرة على مواطني دول منطقة "شنغن" في إطار العمل بمبدأ المعاملة بالمثل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا كنا طرحنا سؤال آني على السيد وزير الخارجية يتعلق بمن يسمح للصهاينة بدخول التراب المغربي، ولكن تم إخبارنا بأن السؤال ترفض ما افهمناش، لأن ما كايناش شي حاجة في القانون تفيد أن كاين شي وزير اللي ممكن يرفض سؤال آني، ما كايناش في القانون.

إذن، احنا اختارنا سؤال تيمشي في نفس السياق، وهو سؤال ديال دخول التراب المغربي، واحنا نتعاودو نظر حوه على السيد الوزير، من يسمح للصهاينة بدخول التراب الوطني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

هاذ السؤال الذي أنا بنى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الجواب عليه هو فرض التأشيرة على مواطني دول منطقة "شنغن"، المفروض هاذ السؤال أنا سأحيله على السيد وزير الخارجية للجواب عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

ولكن هذا يعني اجمال إلى.. لأن أتما السيد الوزير في الحكومة وأتم الناطق الرسمي باسم الحكومة، يعني المفروض أنكم على علم بهذه التفاصيل،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار المحترم،

كاين القطاعات اللي هي مرتبطة بظروف غير معقولة، هاذ الموضوع كثير من المناطق كيوقع فيها سرقة الكهرباء إلى غير ذلك، وكيؤدي لانتقاعات، وهاذ الشيء راه تدار فيها واحد العمل جبار وصلنا كنتكلمو على الآلاف ديال الحالات اللي تم ضبطها. الحالات ديال الانتقاع اللي مرتبطة بالشبكة، نعطي الرقم، أولا مشروع المخطط التنموي ديال الجنوب فيه 2.33 مليار لتأهيل الكهربية بصفة عامة في الجهة، الذي وقع وكان المساهمة ديال الجهة بطبيعة الحال المكتب والشركاء الآخرين اللي غادي يجل المشكل ديال الكهرباء بصفة عامة في الجهة، نظرا للترايد ديال الطلب 2017-2011 وصلنا 163% للطلب على الكهرباء في الجهة، وخاصة في مدينة الداخلة.

ثم هناك استثمارات أخرى، تقوية الشبكة مثلا المولدات الأخيرة، 370 مليون ديال الدرهم، تقوية الشبكة ثم تدارت مندوبية جديدة ديال المكتب الوطني باش تكون قريبة 67 موظف، فبالتالي كاين الجانب اللي هو إذا بغيتي تقول الغير المعقول واللاشعري واللاقانوني هذا راه كاين المواجهة ديالو، يقع في كافة التراب الوطني، والجانب ديال تأهيل الشبكة نظرا للترايد ديال الطلب على الكهربية اللي عندنا المعدل السنوي 4% أحيانا يصل إلى 6% نظرا لتطور الاقتصاد ونظرا أيضا لتطور الطلب على الكهرباء حتى في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

إلا أننا نود أن ننبه الحكومة الموقرة على خطورة الانتقاعات المتكررة للكهرباء، والتي تعددت في العديد من المدن على سبيل المثال منها الصويرية القديمة، سيدي علال البحراوي، وغيرهم من المدن والقرى، وما تسببه هذه الانتقاعات من انفلات أمني يهدد سلامة المواطنين، ناهيك عن الخسائر المادية التي تتعرض لها الأجهزة الكهربائية، والسيد الوزير احنا اللي بغينا أشنو هما الإجراءات اللي خاصكم توافون بالإجراءات على سبيل المثال المكاتب المحلية، التأطل متجاهلة لشكاوي المواطنين اللي ضيعوا الآلات ديالهم اللي هي متواجدة بالمنازل.

المسؤولية وأجيب عنه، وما عندنا حتى شي استعداد نتبرو من أي سؤال. أتتا تتقوموا بالدور ديالكم، احنا نتقومو بالدور ديالنا، راقبوا الحكومة واحنا نجابو، ولكن طرحوا السؤال، يجيني السؤال كما هو، أما باش يجيني سؤال آخر ونلقى...

إلى اسمحتي، السيد المستشار، أن القضية بسيطة، أنا راه قلت لك طرح السؤال ونجابو، باختصار، ماشي، دابا أنا تنهض لك على وزير العلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة فاش تطرح علي سؤال ما تطرحش سؤال وتجي تطرح سؤال آخر، باختصار شديد. أما الموضوع اللي جاوتي عليه راه جاوتك في جملتين، ليست للمغرب علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني، واحد. جوج هذا شأن تيمم البرلمان، البرلمان يعالج الإشكاليات ديالو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وقفت للتذكير أن المجلس توصل بسؤال آني من طرف الفريق، والدستور في المادة 100 واضح في أنه قضية الجواب على السؤال الآني هي تخضع إلى:

1- في أجل 20 يوم؛

2- في إطار اتفاق بين الحكومة وبين البرلمان.

شكرا للسيد الوزير، ونشكرك لمساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه الانتقاعات المتكررة للتيار الكهربائي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف بعض المدن والقرى انتقاعات في التيار الكهربائي بشكل متكرر دون إشعار المواطنين السيد الوزير المحترم، وأخص بالذكر مدينة الداخلة، آخرها تتكرر بها هذه الانتقاعات، آخرها يوم الأحد الماضي، وخاصة بالأحياء الهامشية الأمر الذي يعد خطرا على المارة والساكنة، حيث ينشط بعض الانحرافيين في السرقة مستغلة الأزقة المظلمة.

كما أن هناك العديد من الأسر تعرضت لتجهيزاتها الكهربائية للتلف جراء العودة القوية للتيار الكهربائي بعد انقطاعه دون تعويض المتضررين، وعلى هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير التي ستخذونها من أجل الحد من هذه الانتقاعات المتكررة للتيار الكهربائي.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

عرفت بلادنا منذ عدة سنوات تغيرات مناخية جد صعبة، تميزت أساسا بشح وعدم انتظام التساقطات المطرية وارتفاع درجة الحرارة، بالإضافة لتدهور الموارد المائية السطحية والجوفية.

السيدة الوزير، الساكنة تتساءلوا، الفلاحة تيتساءلوا، احنا بدورنا من هذا المنبر كنتساءلو على أهم التدابير الملموسة المتخذة من أجل تحسين العرض المائي ومعالجة العجز الحاصل بين العرض والطلب حول الماء، سواء تعلق الأمر بالشرب أو بالسقي، وتهم هذه التدابير بالأساس ضبط وتعبئة وتنمية مياه الأمطار، وكذلك فيما يتعلق بحماية الموارد المائية من التلوث وإعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها ليس فقط في الأحواض الكبرى، بل كذلك في الجماعات القروية التي عرفت واحد النمو ديمغرافي بالإضافة لتطور كبير على مستوى الأنشطة التحويلية والصناعية، كذلك بالنسبة لبرنامج تحويل المياه وخلق مصادر للمياه جديدة وكذلك توسيع المدارات السقوية وحماية المجالات المائية من ماء البحر.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيال، كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بدون شك حاصل واحد النوع ديال الإجماع على المستوى الوطني بأن بلادنا أصبحت مقبلة أو تدبر الندرة بفعل تراجع التساقطات المطرية التي النتيجة في حد ذاتها على التقلبات المناخية انعكست بالأساس على السورة المائية، والتي انعكست أيضا على الواردات المائية.

خلال السنتين الفارقتين سجلت عجز على مستوى التساقطات التي تراوح ما بين 20 إلى 40% وخلف عجز على مستوى المخزون المائي لما بين 40% إلى 60%، يعني بتفاوت ما بين الجهات، الجهات التي فيها الحدة ديال العجز أصبح حاد، مثلا الجهة ديال تانسيفت، جهة ديال ملوية، بالإضافة إلى الجنوب الشرقي باعتباره مناخ هيكلي مناخ جاف جفاف بنيوي وهيكلية، ولكن الآن المغرب مقبل على إعادة النظر، ماشي مقبل، بدا انطلق إعادة النظر في تحسين العرض المائي، إن كان في السابق اعتمدنا في الأساس على مورد تقليدي الذي هو المياه السطحية لم يعد من المقبول إطلاقا أننا نعتمد فقط على هذه المياه التي أصبحت في تراجع ملحوظ، لذلك كان من اللازم أننا ننوع من مصادر التزويد يعني اللجوء إلى البحر، باعتباره غير معرض لهذه التقلبات المناخية ويمكن نقول الآن مطالبين في المستقبل بإعادة النظر في منظومة التزويد يعني الساحل كله يتزود انطلاقا

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أنا قلت لك بمعنى أنه هذا موضوع على الصعيد الوطني، نعطي واحد الرقم باش يعرفوا الإخوان الحجم ديال الاستثمار اللي واقع في البلاد بالنسبة للكهربة، تكملت على أنه 15 سنة 2016-2030 غادي يتضاعف القدرة ديال الكهرباء في البلاد ديانا تقريبا 3 المرات، عندنا 8200 ميغاوات، الآن غادي نوصول ل 24000، بمعنى كين طلب كبير جدا. لما مشينا للعالم القروي كين واحد العدد ديال المدن محاطين بالعالم القروي، وبالتالي إذا بغيت نقول الشبكة أو المولد اللي هو مكلف بهم هو مرتبط كياخذ المدينة والمحيط ديال المدينة.

العالم القروي سابقا كان كيطلب فقط الإنارة، إذا تذكرتو مزيان لما تطرح البرنامج الشمولي، اليوم تبين بأنه أصبح هذا متجاوز، ولات أنشطة اقتصادية، ولات أنشطة أحيانا صناعية، حرفية بمعنى كين تطور كبير حتى في الفلاحة، وبالتالي تزداد الطلب، يا إما كيولي الأمر قانوني، وبالتالي الناس كيطلبوا فكيشيو يغيروا المحولات ويديروا استثمارات وإما بعض المرات كيديروا شرع يديهم، هاذ الشيء احنا كنعيشوه كنعرفوه، بطبيعة الحال كيجهتدوا كيصوروا بأنه ممكن يقوم بهاذ الشيء، فتيكون فعلا خطر على الشبكة، كيكون خطر على المحيط، وملي كيرجع الكهرباء ما كيرجعش بطريقة راه تتعرفوا أننا الكهرباء، فيها واحد الدفع اللي هو تقني يعني إذا ما كانش فيه هذا الاحتياط فتقع بعض هذه المشاكل.

فالأحياء الهامشية ديال المدن نفس الأمر، كثير من المناطق هامشية ما كانش عندها الكهرباء، فكياخذوا أحيانا من الكهرباء ديال الشبكة، ملي تياخذوا من الكهرباء ديال الشبكة كيكون تجاوز القدرة ديال المحول فكياثر على الاقطاعات ملي كيرجع بعدما كيتشكوا الناس، الرجوع ديلو بطبيعة الحال ما يمكنش أنك ضبط الحالات، ولكن الاستثمارات في هذا المجال هي ضخمة جدا إن شاء الله باش نستاجبو للطلب المتزايد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الماء، وموضوعه الطلب المتزايد على الماء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزيرة،

والتزامات اجتماعية، يجب توضيح الرؤية المهنية، ما نهدروش على.. الفلاحة اليوم شادهم الماء في البادية والساكنة شادهم الماء، وراه اليوم دوزنا واحد الصيف ساخن على مستوى ارتفاع درجات الحرارة، ولكن كذلك على المؤاخذات اللي توجهت لنا كمنتخبين من طرف المهنيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة

بالماء:

شكرا السيد المستشار.

كنبغي في البداية نوجه تحية خاصة للفلاحين على المستوى ديال حوض ديال تانسيفت وعلى مستوى الحوض ديال ملوية اللي تحملو الحدة ديال التساقطات وكانوا أيضا متضامنين، الأولويات واضحة السيد المستشار، الماء الصالح للشرب أولا والاستثمار الفلاحي ثانيا، وخا تبني السدود اللي بغيتي 10 ديال السدود، 12 سد، 20 سد في منطقة معينة، ملي تتجي 3 سنين إلى 4 سنين ديال الجفاف تتلقى السدود فارغة، هذا ما يحدث في ملوية، لذلك كان من اللازم أو المفروض أن هذا الاستثمار الفلاحي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مدى (la saturation) ديال الموارد المائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السؤال الثاني موضوعه تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

لقد بذلت الحكومات المتعاقبة مجهودات كبيرة لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، ومع حلول فصل الصيف المنصرم أبانت احتجاجات المواطنين ومطالبهم بهذه المادة الحيوية في العديد من المناطق القروي، مثل تاوانات، شفشاون، وزان وتيسة وغيرها من المناطق في المغرب، إلا أن طريق تعميم التزويد بالماء لازال طويلا.

نسئلكم، السيدة الوزيرة، في الفريق الاستقلالي، عما قامت وتقوم به الحكومة من أجل توفير الماء الشروب للمواطنين في العالم القروي؟

من تحلية مياه البحر ..

المناطق الداخلية بالأساس إلى السدود، بالإضافة أيضا إلى الاستمرار في تعبئة الموارد المائية السطحية اللي مازال كتنضج في البحر وغبنقاو نبنو في السدود باش نقلو من هذا الضياع، ثم - وأسطر على هذه الكلمة - تمين المياه المعالجة.

إن كان المغرب استثمر الكثير المحطات ديال معالجة المياه، ولكن للأسف لازالت هناك ممانعة ومقاومة من طرف جميع المستخدمين من أجل تمين هذا الرصيد المائي اللي غير معرض للتقلبات المناخية، إذا كانت الأمطار معرضة فالمياه المعالجة العادمة اللي أصبحت اليوم مورد أو لا مصدر يفرض ذاته غير معرضة لهذه التقلبات لذلك كان من اللازم أننا ندجو المخطط الوطني للتطهير السائل اللي كتنشرف عليه وزارة الداخلية مع المخطط الوطني لإعادة الاستعمال باش يكون متكامل بلا تفكرو في مشروع للتطهير السائل تفكرو معه فين غادي يمشي ذيك المياه ما نغيبوش نضيعوها في الوسط الطبيعي نمنوها ونوجهوها بالأساس للاستعمالات الثانوية، مياه السقي للمساحات الخضراء، بعض الاستعمالات أيضا الصناعية، باش نرجو الرهان ديال الأمن المائي في البلاد لا بد من الاستثمار في هذا هاد 3 النقط: التحلية، إعادة استعمال المياه المعالجة ومواصلة تعبئة الموارد المائية السطحية.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيدة الوزيرة.

ولكن لا بد من الإشارة بالنسبة للقطاع الفلاحي، راه احنا في مفترق الطرق، لا بد السيدة الوزيرة من الإسراع بإنجاز السدود اللي غادي تساهم في ديمومة المشاريع المنجزة في إطار مخطط المغرب الأخضر، على سبيل المثال جهة مراكش آسفي سد سيدي إدريس اللي تقريبا التوسعة ديالو اللي غادي تمشي من 3 ل 140 مليون متر مكعب غادي يساهم في المحافظة على الأشجار المثمرة ديال جل الأقاليم ديال الجهة.

السيد الوزيرة،

راه ما نكدبوش عليك بأنه اليوم احنا كهنين بغينا وضوح الرؤية فيما يتعلق بالاستثمارات في الماء، خاصنا وضوح الرؤية، وضوح الرؤية غادي يخلق الثقة وغادي يخلق الاستثمارات المنتجة المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل، كتنضرو في لقاءات لتدبير الماء ورئيس اللجنة تقول واش نعطي الماء للفلاحة ولا نعطي الماء للشرب واش هذا جو ديال الاستثمار في القطاع الفلاح؟ الفلاحة اليوم السيدة الوزيرة لديهم التزامات مالية ضخمة

تهنينا على هاذ الجهة، أرا نشوفو جهات آخريين وتتضامنو مع الجهات، أنا راه فين ما مشيت إلا وكنسمع مشيت على تيسا وتاونات، مشيت على بولمان، طلعت لجرسيف، مشيت لجهة "اوطاط الحاج" هبطت حتى لبعرفة هاذي منطقة كلشي الناس كتبت تجري باش تقلب على الماء، أرا لنا هبطنا على بني ملال وقصة تادلة كذلك، بقيت كنتساءل إيو الحكومات المتعاقبة على الحكم على المغرب كلهم اجتهدوا فهاذ تقريب الماء من المواطن، العناية بالعالم القروي، بغينا نعرفو فين هو هاذ الماء؟ فين هما هاذ الناس؟ إذن احنا خاصنا نعرفو واش كاين الآن شي منطقة آمنة نقولو أودي حبس راه احنا اجتهدنا.

أنا مكبنخشش العمل ديالكم، ولكن ابغينا المواطنين يطمئنوا السيدة الوزيرة، نقولو أن هاذ المنطقة آمنة، راه احنا كنشوفو بعض الفلاحة اللي ما عندهومش ضمير راه كيسنبطوا ذيك الماء من الفرشة المائية حتى قلت، الندرة ديال التساقطات الله يرحمنا، ولكن بغينا هاذ المجهودات ديالكم نستثمروها احنا أولا ويطمئن ليها المواطن ثانيا، خاصة في العالم القروي.

أنا ما كنهضرش على البهائم واش غتشرش ولا لا، بنادم راه ما نقاش الماء، والله العظيم إلى كارثة حقيقية كنشوف فيها الناس هازين مع 12 ديال الليل باش يوجدوا مع 10 ديال الصباح، ماشي كنبخسو العمل ديالكم ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة

بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

أولا ما خصناش يكون عندنا واحد النوع ديال جلد الذات، لأن المغرب ماشي راه فقط هاذ الحكومة هاذي ولا الحكومة السابقة، راه منذ الاستقلال استثمرت الدولة في مجال البنية التحتية المائية، ويمكن نقول تجاوزنا الكوارث اللي كانت غتكون في فترات أكثر حدة وأكثر جفاف، السيد المستشار.

نذكرو الثمانينات، نذكرو التسعينات اللي جات فيها 4 إلى 5 سنين ديال سنوات الجفاف متتالية، والمغرب ديال هذه 20 عام على المستوى العالم القروي ماشي هو المغرب دبا، تنشوفو المستوى العيش ديال الساكنة، تدرس الفتيات، مستوى الأنشطة المدرة للدخل، هذا بفضل المجهودات ديال الدولة، ما شي لأنتي أنا مسؤولة حاليا، أنا غير في زمن عابر، هذا مجهودات ديال الدولة منذ عقود ومنذ عقود باستثمارات ضخمة.

ما حدث هو أنه بالفعل في بعض المناطق اللي كانت فيها مصادر محلية

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة

بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

بطبيعة الحال كيف ما قلت تماشيا مع السؤال الأول عرفت بعض المناطق اللي أقول تظل محدودة مع السياق العام ديال التزويد بالماء الصالح للشرب اضطرابات ومشاكل ونقص وندرة في الموارد المائية اللي ناتجة بالأساس على العجز الحاصل على مستوى التساقطات المطرية، واللي انعكس بالأساس على المصادر ديال التزويد. هاذ المناطق اللي تكلمت عليها كانت الأغلبية ديالها كترود عن طريق الآبار أو العيون اللي نشفت.

المناطق اللي تكلمت عليها فيها مشاريع ماشي ما فيها مشاريع وفيها حلول، ماشي ما فيها حلول، كاين الحلول اللي ما هو آتي اللي استطننا أننا نخرجوه مباشرة بعد بروز هاذ الاضطرابات، وكاين حلول اللي هي إستراتيجية أو حلول على المدى المتوسط.

المناطق اللي تكلمت عليها وزان، شفشاون، تاونات، غفساي كامل كلها فيها مشاريع اللي قيد الإنجاز، ربما حصل فيها تأخر ولكن مشاريع ممكنة اللي غتتشكل واحد الإجابة جذرية لمشكل الماء.

ريثما نتضح هاذ المشاريع بطبيعة الحال قننا بجلول استعجالية، تمثلت في الأساس بتعميق الاستكشاف الجوفي، تجهيز بعض الآبار والأنقاب، الحد من الضياع، تدير استباقي للحقينة ديال السدود، اللي كانت حلول فقط مؤقتة ريثما نتضح هاذ المشاريع المهيكلية اللي غتمكن من جلب الماء من منشآت مائية عبر قنوات جموية.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري كتمن المجهودات المبذولة في هاذ الإطار اللي كخفف من المعاناة ديال سكان العالم القروي فيما يخص المادة الحيوية واللازمة وهي الماء. سؤالي أنا كذلك سيكون ليس تعقيبا، ولكن اعطينا السيدة الوزيرة فين هي المناطق الآمنة اللي نقولو أودي هاذي راه فيها الماء موجود، أودي

الحكومة وجميع الأعضاء ديال الحكومة، غدا عندنا لجنة اللي أمر بها صاحب الجلالة باش تنعقد غدا غادي ينعقد الاجتماع، وغنقدمو إجابات فورية وآنية ومستعجلة لكل هذه المناطق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيدة كاتبة الدواة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

عرفت نضوب نتيجة الجفاف، نتيجة تقلص التساقطات المطرية، وهاذ الشئ الدولة ليست عاجزة عن إيجاد حلول، الحلول راه كآينة، الاستثمارات راه (mobilisés).

اللي خاصنا هو أن هاذ المشاريع هذه تنضج وتنجز باش نحدو من هاذ المشكل، بغيت أنا تنضج هاذ المشاريع كاملة، المناطق اللي تكلمت عليها، السيد المستشار، كاملة مشمولة بمشاريع مهيكلية بملايير ديال الدراهم، ولكن خاصنا نوجدو مصادر بديلة ريثما تنضج وتنجز هاذ المشاريع هاذي، يعني احنا ما شئ واقفين نتفرجو دور المتفرج، الحكومة معبأة برمتها برئيس